الاوبئة وتداعياتها على الحياة الاقتصادية والإدارية
في مصر وبلاد الشام منذ القرن الخامس حتى القرن العاشر للهجرة
– دراسة تاريخية –

الأستاذ المساعد الدكتور
رياض سالم عواد
جامعة كركوك ـ كلية الآداب – قسم التاريخ

الاوبئة وتداعياتها على الحياة الاقتصادية والإدارية في مصر وبلاد الشام منذ القرن الخامس حتى القرن العاشر للهجرة

– دراسة تاريخية –

Epidemics and their repercussions on economic and administrative life in Egypt and the Levant from the fifth century until the tenth century of migration - Historical study

الأستاذ المساعد الدكتور
رياض سالم عواد
جامعة كركوك ـ كلية الآداب – قسم التاريخ
Asis. Pro. Dr. Riad Salim Awad
University of Kirkuk/ College of Arts/ Department of History
riadawad90@uokirkuk.edu.iq

الملخص

عندما اجتاحت الاوبئة مصر وبلاد الشام خلال القرون مدار الدراسة، تركت آثاراً كبيرة على الحياة الاقتصادية والإدارية آنذاك، وأفرزت ثلاث أزمات تكاد تكون متلازمة الوقوع على رؤوس أفراد المجتمع على مرّ السنين التي وقعت فيها تلك الأوبئة، فما ان تقع الأزمة الوبائية إلّا وتبعتها أزمة اقتصادية حادّة، ثم تلحق بهما أزمة إدارية في أغلب مفاصل الدولة، وكذلك الحال إذا ما وقعت أزمة اقتصادية كشُح في الغذاء ومجاعة قاسية، تليها مباشرة حالات انتشار كبيرة للأوبئة بين الناس، فيضطرب بعدها الوضع الإداري للبلدين، وهذا ما اعتاد على حصوله أهل مصر والشام آنذاك، وذلك ما ستتناوله هذه الدراسة بإذنه تعالى.

الكلمات المفتاحية: مصر، بلاد الشام، الاوبئة، الاقتصادية، الادارية.

Abstract

When epidemics swept Egypt and the Levant during the centuries during the study, they left great effects on the economic and administrative life at the time, causing three crises that were almost simultaneous to fall on the heads of

of epidemics among people, and then the administrative situation of the two countries is disturbed, and this is what the people of Egypt and the Levant used to have at the time, and that What this study will address, God willing.

Keywords: Egypt, The Levant, Epidemics, Economic, Administrative.

members of society over the years in which those epidemics occurred. As soon as the epidemic crisis occurred, it was followed by a severe economic crisis , then an administrative crisis in most of the state's administrations hits them, and the same is the case if an economic crisis occurs, such as a lack of food and severe famine, followed immediately by large outbreaks

المقدمة:

فإنّ البحث في تاريخ الأوبئة وتداعياتها على الحياة الاقتصادية والإدارية في مصر وبلاد الشام آنذاك جدير باستشراف تداعيات الأوبئة التي حدثت في وقتنا الحاضر أو قد تحدث في المستقبل على مجمل مجلات الحياة ومنها المجالين الاقتصادي والإداري، والتعرّف على التحدّيات المحتملة، وتأثيراتها المباشرة، فضلاً عن تحديد الإمكانيات والخيارات المتيسّرة لمجابهة تلك التحدّيات وتذليلها، بصياغة خطط تفصيلية مستقبلية تعتمدها السلطات الإدارية في البلدان في ضوء هذه الرؤية، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية هذه الدراسة.

أمّا سبب اختيار موضوع الأوبئة ودراسة تأثيراتها الاقتصادية والإدارية تاريخيّاً، هو اجتياح وباء كورونا لدول العالم[١]، والآثار الجسيمة التي تركها على جميع مجالات الحياة ومنها الاقتصادية والإدارية[٢]، في حين كان سبب اختيار ارض مصر والشام كمسرح جغرافي للدراسة، لأن هذين البلدين كانا يمثلان وحدة اقتصادية وادارية في أغلب السنوات إبّان عهود الدول التي حكمتها كالفاطميين، والنوريين، والايوبيين، والمماليك، خلال أعوام فشو الأوبئة فيهما، وكانت نقطة انطلاق الدراسة تستند على هدف الإجابة عن جملة من الأسئلة التي وُضعت كمشكلة لها ومنها، هل أثّرت الأوبئة على الحياة التجارية في مصر والشام آنذاك؟، وهل توقّفت تعاملات البيع والشراء في الاسواق، وكذلك عمليات استيراد السلع التجارية؟، وهل أثّرت الأوبئة على اسعار المبيعات، وأحوال سوق العملة النقدية، وما هو دور الدولة والتجّار آنذاك؟، وكيف كانت معالم تأثير الأوبئة على المستوى المعيشي لشرائح المجتمع في مصر والشام اغنياءً وفقراء، مسلمين وغيرهم؟، وما هي تداعياتها على ثروات البلدين الزراعية

والحيوانية؟، وإذا ما أثرت الأوبئة على الحياة الإدارية آنذاك، هل لامس خطر تأثيرها رأس السلطة الإدارية متمثلة بمنصب السلطنة، أو حدوث تغييرات إدارية واضطرابات داخلية على إثر وقوع الأوبئة؟، وهل كان لها أثراً في استشراء الفساد الإداري والمالي آنذاك؟، كل تلك المشاكل أو الاسئلة ستحاول الدراسة معالجتها أو الإجابة عليها إبّان رحلتها بين المصادر التاريخية التي تناولت تاريخ الأوبئة في مصر والشام.

أمّا خطّة الدراسة فتمّ تنظيمها في أربعة مباحث، تناول الأول منها تداعيات الأوبئة على الحياة التجارية في مصر والشام، بتسليط الأضواء على أسواق البلدين وتعاملات الأهالي فيها، مع بيان أثر الأوبئة على اسعار المبيعات وقتها، واهتم المبحث الثاني بإظهار تداعيات الأوبئة على الحياة المالية في البلدين، منها التعرّف على آثارها على القيمة النقدية، والموارد المالية للدولة، وتداعياتها على أموال الناس بأنواعها، فضلاً عن تناول تداعياتها على المستوى المعيشي للأهالي، بينمها ناقش المبحث الثالث تداعيات الاوبئة على الثروتين الزراعية والحيوانية في مصر والشام، في حين عرض المبحث الرابع آثار الأوبئة على الحياة الادارية في مصر والشام، منها تداعياتها في التغييرات الإدارية، وأثرها على السلطنة وولاية العهد، وعلى مؤسسة القضاء، مع عرض لأهم المناصب الإدارية التي شغرت إبّان وقوع الأوبئة، والاستشهاد ببعض النماذج عن وفيّات أرباب الإدارة بالأوبئة آنذاك، وعرض أمثلة من المؤسسات الإدارية التي أُغلقت بسبب الأوبئة، ومناقشة خطر الأوبئة على الوحدة الإدارية بين مصر والشام، بقيام عدد من التمرّدات الداخليّة آنذاك، وأخيراً بيان آثراها في استشراء الفساد الاداري والمالي في كلا البلدين، منها شيوع ظاهرة بيع المناصب الإدارية، وتوغّل الفاسدين في أروقة الإدارة، وتعاظم اجراءات فرض الضرائب على الناس، وانتشار حالات تعاطي الرشى من قبل ارباب الإدارة، ثمّ اختتمت الدراسة بمجموعة من النتائج التي توصّلت إليها.

المبحث الأول: الاوبئة وتداعياتها على الحياة التجارية في مصر والشام:

واجه أهل مصر والشام خلال القرون محور البحث العشرات من الأوبئة كالطاعون والحميّات وغيرها من الأمراض التي انتشرت بين الناس، فأضرّت بحياتها التجارية بشكل كبير، إذ طالت آثارها السلبية الأسواق ومصالح الباعة فيها، بعد أن أُغلقت اضطراراً بسبب تفشّي الوباء آنذاك، وموت التجّار وأصحاب الحرف أو المهن، فضلاً عن آثارها في اضطراب اسعار السلع التجارية بين ارتفاع وانخفاض، ممّا أفسد مصالح الباعة والمشترين على حدّ سواء، فما هو حجم هذه الآثار السلبية، وما هي أسباب تذبذب

الاسعار حينذاك؟، وهل كان للتجّار دوراً في ذلك استغلالاً للظروف، بهدف جني الأرباح على حساب أوجاع الناس؟، وهل اتّخذت السلطة الإدارية للبلدين اجراءات معيّنة لمواجهة الأزمات التجارية التي باغتت رعاياها؟، أم استغلّ أربابها هذه الازمة ليكونوا عبءً إضافيّاً على رؤوس الأهالي، ذلك ما ستحاول الدراسة الإجابة عنه في هذا المبحث:

أولاً: تداعياتها على الاسواق التجارية ومصالح أهلها:

عندما كانت الأوبئة تتفشا في مصر وبلاد الشام تضطرب احوال اسواقها بمختلف مجالاتها اضطراباً كبيراً يلقي بضلاله ثقيلاً على واقع الحياة التجارية في البلدين، ففي طاعون العام (٧٤٩هـ) الذي أجهز على أهالي مصر والشام بقسوة شديدة لم يعهدوها منذ مجيء الاسلام[٣]، إذ أضرّ هذا الطاعون بجميع النشاطات التجارية وتوقفت أحوال الناس في الأسواق بعد انتشار الطاعون بينهم[٤]، ومن أهم المجالات التجارية التي تضررّت في أسواق مصر والشام هو توقّف عمليّات دخول البضائع التجارية إلى هذين البلدين لا سيّما انهما يعدّان مركزاً تجاريّاً وسوقاً رائجاً أمام بضائع التجّار القادمين من البلدان المجاورة، ولكن ما ان يدخل التاجر أرض مصر يموت في يومه مطعوناً بأحّد فنادقها التي غصّت بجثث قاطنيها آنذاك، وان سلموا وارادوا ان يعرضوا بضاعتهم على أهل المحال فيها أو المستهلكين من الناس لم يجدوا أحداً يأخذها منهم، ومثال ذلك ما حصل في مدينة بلبيس[٥] إذ يصف لنا المقريزي حال فنادقها واسواقها ومصير البائعين فيها قائلاً: ((وامتلأت مساجد بلبيس وفنادقها وحوانيتها بالموتى، ولم يجدوا من يدفنهم، وجافت سوقها فلم يقدر أحد على القعود فيه، وخرج من بقي من باعتها إلى ما بين البساتين"))[٦]، وكذلك الحال في مدينة طرابلس الشام إذ تضرّرت أسواقها كثيراً وتوقّف دخول البضائع التجارية إليها، حيث ذكر مجموعة من التجّار الإفرنج القادمين إلى الاسكندرية أنهم رأوا في طرابلس مركباً تحوم عليه طيوراً كثيرة، كانت تأكل بجثث راكبيها بعد ان ماتوا بالطاعون[٧]، وكانت هذه المركب قادمة من جهة بلاد الافرنج عليها مجموعة من التجّار ومعهم بضاعتهم، فمات بالطريق عدداً كبيراً منهم فألقيت جثثهم في البحر، ونزل المتبقّي منهم في مدينة طرابلس، فماتوا هم الآخرين فيها مطعونين بعد وقت يسير من اقامتهم فيها، وكانوا قبل أن يموتوا يدعون الناس أن يأخذوا من أصناف البضائع التي يحملونها، وبدون ثمن بسبب كثرة من كان يموت منهم[٨]، أمّا التجّار الافرنج الّذين دخلوا الإسكندرية ورووا الحادثة سالفة الذكر، فلم يكن

حالهم أفضل من حال تجّار طرابلس، فإن مركبهم كان فيه نحو (٣٠) تاجراً، و(٣٠٠) رجلاً بين بحّار وعبد، وعندما دخلوا الاسكندرية كلّهم ماتوا الاّ (٤) من التجار وعبد واحد و نحو (٤٠) بحّاراً، توجهوا منها إلى دمنهور ليموتوا جميعاً هناك[٩].

ومن آثار طاعون هذا العام أن توقّفت أحوال معظم أرباب الحرف والمهن في الأسواق، ففي مدينة الاسكندرية أغلقت دور الطراز لوفاة العاملين فيها، كما أُغلقت محال بيع الخمر وأريقت جرارها درءً للمفاسد[١٠]، ومن المهن الأخرى التي تضرّرت مهنة الصيد، كصيد الطيور بواسطة الطيور الجارحة، فإذا رمى الصيّاد طيره الجارح ليصطاد له أوزة، جلبها له وهي مصابة بوباء الطاعون، فلم يكن بمقدوره بيعها في سوق الطيور لفساد لحمها[١١]، وكذلك الأمر بالنسبة لمهنة صيد الاسماك، حيث كان الصيّادون يخرجون الى بحيرات السمك في دمياط ونستراوة وسخا بمصر، فكلّما اصطادوا سمكة وجدوها مطعونة، فأمتنع الناس من أكلها، ممّا تسبّب في اغلاق محال بيع السمك لأصابتها بهذا الوباء[١٢]، فضلاً عن موت الصيّادين انفسهم بالطاعون، ففي مدينة البحيرة بمصر كان الصيّادون يخرجون للصيد فيها، فيموت جميع من في مركب الصيد مطعونين، وشباكهم بأيديهم مملوءة بالأسماء الميّتة[١٣]، أمّا الناجي منهم فإنّه يموت بعد عودته إلى داره في ذات اليوم هو وزوجته وأولاده[١٤].

أمّا الجنائزيون فهم الوحيدون الذين انتفعوا من مهنتهم أثناء انتشار وباء الطاعون لكثرة الموتى، وزيادة الطلب عليهم آنذاك، فارتفعت اجور العاملين في هذه المهنة، ممّا دفع بالكثير من أصحاب الحرف والمهن الاخرى بترك اشغالهم لأنها باتت لا يُنتفع منها، واتجهوا للعمل في شؤون مواراة موتى الطاعون، فمنهم من صار قارئً للقرآن الكريم أو مغسّلاً ومكفناً للجثث، وآخر حمّالاً للأموات أو حفاراً للقبور[١٥]، فارتفعت اجورهم في مصر والقاهرة إذ بلغت أجرة قارئ القرآن الكريم على الجنازة الواحدة (١٠) دراهم، فإذا وصل الميّت إلى المصلّى تركه وانتقل إلى آخر، وأجرة حامل الميّت (٦) دراهم، بينما يأخذ الحفّار(٥٠) درهماً عن القبر الواحد، وبالمقابل كان عدد الأموات بالآلاف، فجنوا أموالاً كثيرة لكنهم لم يهنأوا بها، لأنهم ماتوا بذات الداء بعد حين قصير[١٦]، وفي ذلك قال ابن الوردي: ((فلقد كثرت فيها أرزاق الجنائزية فلا رزقوا، وعاشوا بهذا الموسم وعرقوا من الحمل، فلا عاشوا ولا عرقوا، فهم يلهون ويلعبون، ويتقاعدون على الزبون"))[١٧]، أي انهم جنوا أموالاً كثيرة دون عناء، وكانوا يتثاقلون في اجابة

من يطلبهم لقلّتهم وكثرة أعداد الأموات، لذلك قام العديد من الرجال بتغيّر مهنهم أو حرفهم وتوجههم للعمل في مهنة الجنائزي، ممّا تسبّب في خلو الأسواق من السقّاءين وغلمان المهن الأخرى، فأثّر ذلك في ارتفاع اجور العاملين فيها كما حصل في القاهرة إذ بلغت اجرة غلام عربة الخيل (٨٠) درهماً لكل شهر بعد أن كانت (٣٠) درهماً فقط، وأجرة ساقي الماء (٨) دراهم لقلّة الرحال والجمال، وأجرة طحن أردباً واحداً[١٨] من الطحين (١٥) درهماً، ولأجل معالجة هذه القضيّة من قبل إدارة المدينة نودي فيها من كانت له صنعة فليرجع إلى صنعته، والمخالف سيعاقب، غير ان البعض منهم لم يمتثل للنداء فتعرّضوا للضرب[١٩].

وعندما دخل الطاعون مصر سنة (٨٢٢هـ) وقتل منهم الآلاف[٢٠]، كان المصريون يرون انه فشا بينهم لانتشار المعصية في بلدهم[٢١]، فعمد محتسب القاهرة صدر الدين بن العجمي (ت٨٣٣هـ)[٢٢] إلى اتخاذ جملة إجراءات صارمة للقضاء على مظاهر الفساد الديني في المجتمع لا سيما في الاسواق، حيث قام بتكسير الآلاف من جرار الخمر، فأضرّ ذلك العمل بأصحاب محال بيعه آنذاك[٢٣]، وفي سنة (٨٣٣هـ) حينما عمّ الطاعون ارض الشام ثمّ مصر[٢٤]، فأنّه أثّر على الحركة التجارية في الاسواق وخصوصاً مصر، إذ أُغلقت الاسواق وتوقّفت عمليات البيع والشراء فيها، ومن التجارات التي توقّفت حينها تجارة الاسماك لوفاة الكثير من الصيّادين بالطاعون، فضلاً عن الاسماك، وكذلك توقّف تجارة بيع القماش بسبب تزاحم الناس على طلبه لأجل تكفين أمواتهم التي ناهزت أعدادها الألوف[٢٥]، وفي وباء سنة (٨٤١هـ) في مصر والشام تأثّرت أحوال الأسواق في كلا البلدين، إذ همّ أهل حلب ودمشق في اغلاق محال الخمور عندهم، وكذلك في القاهرة أغلق محتسبها دولات خجا الظاهري (ت٨٤١هـ)[٢٦]، دكاكين بيع الخمور وكسّر ما بها من جرار، والتي بلغت عدّتها نحو (٦٣) ألف جرّة، تعود معظمها لليهود والنصارى، ممّا أضرّ بمصالحهم كثيراً في اسواق القاهرة إبّان هذا الوباء[٢٧]، ومن التجارات التي تضرّرت حينها أيضاً تجارة العبيد، إذ بلغ من مات منهم بالطاعون عشرات الألوف[٢٨]، فظنّ الناس أنّ طاعون هذا العام أكثر ما يصيب ويقتل العبيد والإماء، فأمتنعوا عن شرائهم خوفاً من موتهم، فتسبّب ذلك في أغلاق سوق الرقيق، إذ يعلّق المقريزي على ذلك قائلاً: ((وكان سوق الرقيق قد أغلق وتعطّل بيع الرقيق فيه لكثرة من يموت منهم، فاحتاج رجل إلى بيع عبد له فأخذه بيده وصار ينادى عليه في شارع القاهرة: من يشترى

هذا العبد، فلم يجبه أحد مع كثرة الناس بالشارع، وإنّما تركوا شراءه خوفاً من سرعة موته بالطاعون"))[٢٩]، ولكثرة موتهم وعدم تعويض نقصهم بالشراء من قبل الأهالي، خلت الدور من الإماء والعبيد في مصر والقاهرة وسائر بلاد الشام[٣٠].

وكانت هذه شواهد تاريخية منتقاة على تداعيات الأوبئة على الحركة التجاريّة في أسواق مصر والشام آنذاك، ومدى تأثّر مصالح أصحاب الحرف والمهن فيها.

ثانياً: تداعياتها على أسعار المبيعات:

أثبتت الروايات التاريخية التي تعنى بتاريخ مصر وبلاد الشام ان أزمة وقوع الأوبئة فيها دائماً ما ترافقها أزمة اقتصادية في البلدين، فإن وقعت الأولى تبعتها الثانية مباشرة، والعكس صحيح، ويكون التأثير والتأثّر بينهما متبادلاً[٣١]، ومن أهم النتائج الناجمة عن التأثيرات المتبادلة بين الأزمتين هو اضطراب اسعار المبيعات على أنواعها كأسعار السلع الغذائية، والعقارات، والمعادن والمجوهرات الثمينة، والأقمشة وغيرها، ففي سنة (٤٤٦هـ) عندما تفشا الوباء في مصر، واستمر الى العام (٤٤٧هـ) حيث انتقل حينها إلى الشام[٣٢]، كانت أسعار المواد الغذائية آنذاك تشهد ارتفاعاً شديداً وخاصّة القمح والخبز، ممّا تسبّب بحصول مجاعة قاتلة ومرعبة، وأن هذه الأزمة كانت موجودة في مصر والشام منذ سنة (٤٤٥هـ)، واستمرّت إلى السنة التي تليها حيث وقع الوباء بين الناس فزاد ذلك من اضطراب أسعار المبيعات[٣٣]، ففي بداية الأمر كان سعر نصف قدح من القمح ديناراً واحداً، ولكن بعد ان اشتدّت الأزمة ارتفعت اسعار الخبز كثيراً، إذ تذكر أحدى الروايات أن حارة في مصر تعرف بحارة الطبق كان فيها (٢٠) داراً، سعر الدار الواحد يساوي (١٠٠٠) ديناراً، أُبيعت كلّها بـ (٢٠) رغيف خبز، كل دار برغيف واحد، أي صار ثمن رغيف الخبز يساوي (١٠٠٠) ديناراً، وفيها أخرجت امرأة قدراً فيه جواهر، تريد ان تقايضه بالقمح، فلم تجد من يقايضها به، فألقت بالمجوهرات على الارض وانصرفت، ولم يلتقطها أحد من المارّة لعدم نفعها آنذاك[٣٤]، وفي شهر صفر من العام (٥٩٢هـ) تفشّت الامراض الحادّة والحُميّات المحرقة في مصر والقاهرة وقوص والاسكندرية، وقد تزامن وقوع هذه الأوبئة حدوث مجاعة قاتلة، ممّا أودت بحياة الكثير من الناس بين مرض وجوع[٣٥]، كما أثّر ذلك في ارتفاع الاسعار يوماً بعد آخر لتفاقم الأزمتين الوبائية والاقتصادية، إذ بلغ سعر مائة أردب من القمح بـ (١٨٠) ديناراً، ثمّ ارتفع إلى (٢٠٠) ديناراً، وعزّ وجوده في الأسواق، وكذلك ارتفع سعر

الخبز إذ اصبح سعر ثلاثة أرطال[٣٦] بدرهم، وصار الفقراء لا يستطيعون الحصول عليه، بينما بيعت البطيخة الواحدة بـ (٢٤) درهماً، ثمّ ارتفع سعرها إلى (١٠٠) درهماً، وسعر الفروج الواحدة (٣٠) درهماً وانعدمت من الاسواق[٣٧]، وخلال هذه الأزمة حاولت السلطة الإدارية بمصر مواجهتها من خلال رصد مبلغ قدره (٥٢) ألف ديناراً، جُمع من مال الزكاة، على أن يوضع هذا المال لدى صاحب ديوان الزكاة، ولا يتصرّف بالمبلغ نهائيّاً الاّ للمهمّات التي يُؤمر بها[٣٨]، ثمّ بدأت الأسعار تنخفض في نهاية شهر جمادى الأولى عندما خفّت حدّة الأوبئة فأصبح سعر (١٠٠) اردب من القمح بـ (٨٠) ديناراً، و(٧) أرطال من الخبز بدرهم واحد، و (١٠) فراريج بـ (٧) دنانير[٣٩]، وهكذا نلاحظ أن مع بداية وقوع الأوبئة في شهر صفر ارتفعت أسعار السلع الغذائية، ثم انخفضت بعد أربعة أشهر بالتزامن مع انخفاض وطأة الأمراض.

وفي وباء سنة (٦٩٥هـ) الذي ضرب مصر، ارتفعت اسعار السلع الغذائية، علماً انّ الغلاء كان مستشرياً في الشام ومصر منذ السنة السابقة (٦٩٤هـ)، ولكن عندما وقع الوباء في مصر في السنة التالية دفع بالأسعار نحو الارتفاع بشكل أكبر، فبعد أن كان سعر أردب القمح بـ (١٢٠) درهماً في سنة (٦٩٤هـ)، صار سعره (١٦٠) درهماً ثمّ (١٨٠) درهماً خلال سنة (٦٩٥هـ) التي تفشّا فيها الوباء بمصر[٤٠]، وأصبح أردب الشعير بـ (١٠٠) درهماً، والفول (٩٠) درهماً، ورطل الخبز بدرهم، والفروج بـ (٢٠) درهماً، والبطيخة بـ (١٠٠) درهماً، ورطل اللحم بـ (٧) دراهم، و (٧) بيضات بدرهم[٤١]، وفي سنة (٧٠٣هـ) عمّ الوباء في مصر والشام فارتفع سعر الغلال في مصر حيث أضحى سعر أردب القمح بـ (٤٠) درهماً[٤٢]، وفي طاعون سنة (٧٤٩هـ) في الشام ومصر الذي تعطّلت فيه أغلب الصنائع، وأغلقت حينها الاسواق لموت باعتها[٤٣]، وانشغل الناس بالأموات كما مرّ بنا ذكره، ومن الطبيعي هكذا وباء جارف له أثره في اضطراب اسعار المبيعات آنذاك، أذ اشّرت الاسعار وقتها انخفاضاً ملحوظاً، وأكّد المقريزي ذلك بقوله: (("وانحط سعر القماش ونحوه حتى أبيع بخمس ثمنه وأقل، ولم يوجد من يشتريه ... واتضعت أسعار المبيعات كلها"))[٤٤]، وهذا معناه انّه حصل كساد للسلع في السوق، لعدم اقدام الناس على شراءها، وكذلك الحال بالنسبة لأسعار القمح بقيت منخفضة لا سيما في مدينة سيوط من بلاد الصعيد، إذ بلغ سعر أردب القمح (١٥) درهماً، وهو منخفض جداً قياساً بسعره أبّان وباء العام (٦٩٥هـ) في مصر الذي بلغ (١٨٠) درهماً للأردب[٤٥].

وهنا يوجد سؤال قد يتبادر في ذهن القارئ وهو: لماذا في هذا الوباء انخفضت اسعار السلع لاسيما الغذائية منها، بينما ارتفعت في وباءي العامين (٤٤٦هـ)، و(٦٩٥هـ) والأوبئة الاخرى كما سلف ذكره؟، والاجابة على هذا السؤال في رأي الباحث بحسب ما أوردته الروايات التاريخية، أنّ وباءي العامين (٤٤٦هـ)، و(٦٩٥هـ) قد سبق وقوعهما حدوث أزمة اقتصادية في مصر والشام كانت فيها الاسعار مرتفعة، وعندما حلّ الوباءين المشار اليهما زادا من ارتفاع الاسعار، في حين وباء العام (٧٤٩هـ) لم يؤثّر حدوث ازمة اقتصادية قبل وقوعه لا سيما في مصر قبل هذا العام، ذلك من جهة، ومن جهة اخرى انّ حصول الكساد في السلع في وباء العام (٧٤٩هـ) كان سبباً من أسباب انخفاض اسعارها، وحدث هذا الكساد في الاسواق لموت الباعة وعدم ذهاب الناس إلى الاسواق كونها كانت موبوءة، وكذلك حصل الكساد في الزروع لأنها بقيت بناتجها حتى جفّت لموت فلاحيها[٤٦]، فضلاً عن فساد السلع المباعة في الاسواق بمرض الطاعون كالأسماك والطيور كما سلف بيان ذلك، إلى جانب فساد لحوم الدواب، فامتنع الناس عن شراءها[٤٧]، وكذلك الامر في الشام ومنه طرابلس التي امتنع الناس عن أخذ بضاعة التجّار الافرنج على الرغم من عرضها عليهم بالمجّان كما سلف ذكره[٤٨].

وارتفعت اسعار السلع في دمشق حين فشت بها الاوبئة المميتة سنة (٧٧١هـ)، إذ بلغ سعر غرارة[٤٩] القمح أكثر من (٢٠٠) درهماً[٥٠]، وفي العام (٧٧٤هـ) حيث انتشرت الاوبئة في دمشق ومصر والقاهرة وبقيّة مدن الوجه البحري[٥١] قرابة سبعة أشهر[٥٢]، وتزامن مع وقوع هذه الاوبئة حدوث ازمة مجاعة قاتلة كانت سبباً في زيادة أسعار السلع الغذائية، وبعد تفشّي الامراض بين الناس ارتفعت الاسعار بشكل أكبر، ففي شهر جمادى الاخرة كان سعر أردب القمح بـ (١١٠) درهماً، والشعير (٦٠) درهماً، والفول (٥٥) درهماً، وقدح الرز بدرهمين، ثمّ اشتد الغلاء بعد شهرين وأضحى اردب القمح بـ (١٢٥) درهماً، والشعير (٩٠) درهماً، والفول (٨٠) درهماً، وكيس الدقيق زنة (٥٠) رطلاً بـ (٣٤) درهماً[٥٣]، وبسبب غلاء القمح ارتفع سعر الخبر، فكان كل رطلين وثلث بدرهم، فقامت السلطة الإدارية وقتها باتخاذ عدّة اجراءات لمواجهة هذه الازمة، إذ أمر محتسب القاهرة شمس الدين محمد بن أحمد الدميري (ت٨١٣هـ)[٥٤] في شهر جمادى الأولى من العام (٧٧٤هـ) ببيع الخبز كل ثلاث ارطال الاّ ربع الرطل بدرهم، في خطوة منه لرفع المعاناة

عن الناس الذين فرحوا بهذا القرار[٥٥]، وفي شهر ذي القعدة تم دعم السوق بالقمح فانخفضت أغلب اسعار المواد الغذائية، إذ أصبح سعر اردب القمح بـ (٣٠) درهماً، والشعير بـ (٢٠) درهماً، والفول أقل من (٢٠) درهماً، وأربعة ارطال من الخبز بدرهم، ، ثم اصبح بعدها كل خمسة ارطال وثلث بدرهم، وبعدها أمر الدميري مرّة أخرى أن يكون سعر الخبز كل (٨) ارطال بدرهم[٥٦].

وفي عام (٨١٨هـ) ظهر الطاعون في مدينة البهنسا، ومصر، والقاهرة[٥٧]، وتزامن مع وقوعه حصول الغلاء الفاحش في اسعار الغلال وخاصّة القمح، واستغل أرباب الادارة حينها سفر السلطان المؤيد شيخ الظاهري (ت٨٢٤هـ)[٥٨] إلى الشام، فقام حكّام مدينة القاهرة وتجّارها بخزن القمح لأجل ارتفاع سعره، وبيعه بسعر أعلى جنياً للأرباح[٥٩]، كما أمسك بائعي القمح عن بيعه في الاسواق، ممّا ساهمت هذه التصرّفات في ارتفاع سعره وانعدامه في السوق[٦٠]، ولكن عندما عاد السلطان المؤيد من الشام ودخل القاهرة، جابه هذه الافعال وتصدّى للنظر بالأسعار وعمل على تثبيتها، إذ جعل معدّل سعر اردب القمح أقل من (٦٠٠) درهماً، والشعير (٤٠٠) درهماً، فسكن روع الناس وسُرّوا بعمله هذا[٦١].

وفي العام (٨٣١هـ) انتشرت الامراض الحادّة المميتة في الشام ومصر[٦٢]، فأخذت اسعار الغلال بالصعود وعزّ وجود العسل، والفول، والحمّص، والخس، واللحم، وبلغ أردب القمح بـ (٣٠٠) درهماً، والفول (٢٦٠) درهماً، والشعير (٢٣٠) درهماً، وكيس الدقيق (٥٠) رطلاً بـ (٨٠) درهماً[٦٣]، ومن أكبر المشاكل التي واجهت السوق آنذاك هو انعدام التبن في الاسواق، أذ بلغ سعر الحمل منه (٢٠٠) درهماً، والسبب هو فساد مماليك السلطنة حيث كانوا يذهبون إلى الارياف ويأخذونه بالقوة علفاً لخيولهم وبسعر رخيص جداً يفرضونه على بائعيه، فامتنع الناس من جلبه الى الاسواق خشية اخذه بسعرٍ بخس من قبل الجنود، فقام السلطان الاشرف برسباي (ت٨٤١هـ)[٦٤] بمعالجة هذه المشكلة، إذ بعث رجاله إلى الارياف واشترى التبن بـ (١٠٠) درهماً، وأمر ان يكون مكان بيعه تحت القلعة بسعر مدعوم من قبل السلطنة وهو (١٤٠) درهماً، بعد أن كان يُباع بـ (٢٠٠) درهماً خلال الأزمة، كما منع برسباي خروج المماليك إلى الارياف لشراء التبن، ممّا ساهم اجراءه هذا من توفّر التبن في الاسواق وحسم هذه القضيّة، على الرغم من الارباح التي جناها السلطان من فرق سعر البيع عن سعر الشراء كما مبيّن اعلاه[٦٥]، وفي العام

(٨٣٣هـ) عندما فتك الطاعون بأهل الشام ومصر[٦٦]، عمّ الغلاء في دمشق وحلب، وارتفعت اسعار القماش في مصر لكثرة طلبه للتكفين، غير ان الاسواق تعطّلت بسلعها الاخرى لانشغال الناس بشؤون مواراة موتاهم وشراء ما يتعلق بذلك فقط، فانحطت اسعار الغلال إذ اضحى سعر اردب القمح بـ (٢٠٠) درهماً، والشعير بـ (٩٠) درهماً[٦٧]، ومن الجدير بالإشارة هنا أن السلطان الاشرف برسباي تعانى التجارة مرّة اخرى كما فعل في سنة وباء العام (٨٣١هـ) السابق ذكرها، عندما باع التبن بسعر اعلى من سعر شراءه لغرض الربح كما ورد ذكره، وفي سنة هذا الوباء تدخّل أيضاً بعمليات بيع السلع التجارية وخاصة المستوردة من الهند ومنها الفلفل الاسود، أذ قام تجار الاسكندرية بشراء البضائع الواردة من الهند عن طريق البحر الأحمر، وخصوصاً الفلفل الأسود، ثمّ عرضوه على التجار الافرنج بسعر (٦٤) ديناراً للحمل، وهو عليهم بـ (٥٠) ديناراً، فرفض التجّار الافرنج شراءه بهذا السعر، وعرضوا على التجّار الاسكندرانيين سعر (٥٩) ديناراً فقط، فرفض الأخيرين عرض التجّار الافرنج، وعندما سمع برسباي بذلك، خطّط ان يستغل هذا الوضع، فأرسل الى تجّار الاسكندرية وأمرهم بعدم التعامل مع التجار الافرنج، وبيعهم اي بضاعة مستوردة من الهند لاسيما الفلفل الاسود وهددهم بمعاقبة المخالف، فكسدت البضائع لدى تجار الاسكندرية وبارت، وكانت هذه الخطوة مقصودة من السلطان لكي يجبرهم على بيع الفلفل الاسود له بالسعر الذي عرضه عليهم التجار الافرنج وهو (٥٩) ديناراً للحمل، هذا من جهة، ومن جهة اخرى قام الاشرف برسباي بإرسال غلمانه ليشتروا له الفلفل الاسود القادم من الهند عن طريق البحر الاحمر، وبالتأكيد هنا سيكون سعره أقل، ثمّ قام هو بعرض الفلفل الاسود على التجار الافرنج وباعه عليهم جبراً بسعر (١٣٠) ديناراً[٦٨]، وبالتالي فان انشغال السلطة العليا بمصر والشام بأعمال اخرى غير عملها الرئيسي وهو تنظيم شؤون ادارة البلد يعد فساداً اداريّاً، كما ان ايقاع الضرر بتجار البلد – تجار الاسكندرية – والمساهمة في رفع اسعار المواد داخل السوق لغرض جني الارباح يعد فساداً ماليّاً أيضاً، وبدون ادنى شك اذا كان الحاكم هذا ديدنه فرجال دولته سيحذون حذوه، لأن الناس على دين ملوكم، بدليل ما قام به استادار[٦٩] مصر ابّان هذا الوباء الأمير سيف الدين آقبغا بن عبد الله الجمالي (ت٨٣٧هـ)[٧٠]، إذ كان هو الآخر يشتري السكّر ويحتكره، ثمّ يبيعه جبراً على الباعة في مصر والقاهرة، وبالسعر الذي يطلبه، ممّا أجبرهم على اغلاق محالهم والهروب

خارج السوق للخلاص من تسلّطه هذا، وبالتالي ارتفع سعر السكر في الاسواق، وهنا لابد من التنويه إلى أنّ سبب اختيار الامير آقبغا لمادة السكر والمتاجرة بها، واحتكارها لارتفاع سعرها، هو حاجة الناس الماسّة إليه لأنه يدخل كعنصر اساسي في الأدوية التي كانوا يستخدمونها في علاج الاوبئة المستشرية وقتذاك[٧١]، إذ يؤكد المقريزي ذلك قائلاً: ((وفيه أيضاً طلب الأمير آقبغا الأستادار الباعة بالقاهرة ومصر ليطرح عليهم السكر، فأغلقوا الحوانيت وفرّوا منه، فأعيا الناس شراء الأدوية للمرضى، ولم يكادوا أن يجدوا ما يعللوهم به"))[٧٢].

وفي طاعون العام (٨٤١هـ) الذي اقتحم الشام ومصر[٧٣]، أدّى إلى حصول كساد كبير في الاسواق لعدم وجود من يشتري منها، وعلى سبيل المثال سوق الرقيق في القاهرة، إذ عمّه الكساد بسبب موت الكثير من العبيد بالطاعون، وامتناع الناس عن شراءهم خوفاً من موتهم بالوباء[٧٤]، وكذلك حصل كساد في سوق بيع السلع النسائية، لأن دولات خجا الظاهري محتسب القاهرة منع النساء من الخروج إلى الأسواق، ويقول ابن تغري بردي بهذا الصدد: ((وأهلّ شوال يوم الخميس، وقد حلّ بالناس من الأنكاد والضّرر ما لا يوصف من تزايد الطاعون، وتعطّل كثير من البضائع المبتاعة على النسوة، لامتناعهن من المشي في الطّرقات"))[٧٥].

وفي سنة (٨٤٢هـ) انتشر الطاعون والحُميّات في القاهرة ومدن الوجه البحري كالإسكندرية ومنوف العليا، وتروجة، والمحلة[٧٦]، فأزهق العديد من ارواح الناس، فضلاً عن تأثيره على الحياة التجارية آنذاك، إذ ينقل لنا صاحب كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك معاناة الناس والتجّار وقتها قائلاً: ((هذا مع ما في الوجه البحري من الوباء الشنيع في سرعة الموتان الوحي السريع، وكثرة عدة الأموات لا سيما في الأطفال والعبيد والإماء، بحيث مات من قرية واحدة مائتا صغير من أولاد أهلها، وحلّ بالتجّار في الإسكندرية ضيق شديد وبلاء عظيم بسبب رمى الفلفل السلطاني عليهم"))[٧٧]، وما يهمّنا في هذا النص الجزء الثاني منه المتعلّق بمعاناة تجّار الإسكندرية، فهذا النص القصير يحمل في طيّاته أحداث تاريخية طويلة، وحقائق ومعاني كبيرة تشير إلى مدى حجم استغلال السلطة الادارية للبلد للسلع التجارية أثناء وقوع الأوبئة، وآثار هذه التصرفات من قبلها، فالنص يبيّن أن السلطنة ما زالت محتكرة للفلفل الأسود الذي يرد من بلاد الهند كما مرّ ذكره في وباء العام (٨٣٣هـ)، أي أستمرّ الاحتكار لمدّة تقرب من العشر سنوات، حتى صار يعرف اسم الفلفل

الأسود تجاريّاً بالفلفل السلطاني، ولكن هذه المرّة لم يكن احتكاره من قبل السلطان الاشرف برسباي لأنه توفي في سنة (٨٤١هـ)[٧٨]، بل من قبل ابنه السلطان الملك العزيز جمال الدين يوسف (ت٨٦٨هـ)[٧٩] الذي ورث عن ابيه كرسي السلطنة، فضلاً عن خُلق استغلال التجارة وأهلها، ولكن هذه المرّة بطريقة أقسى، فإذا كان والده يجبر التجار الافرنج على شراء الفلفل، ويمنع تجار الإسكندرية من التعامل به، هو صار يبيعه جبراً على تجار الإسكندرية وبالسعر الذي يطلبه لدرجة وصف حالهم المقريزي في النص السابق بأنهم في ((ضيق شديد وبلاء عظيم))[٨٠]، وإذا كان الاستادار سيف الدين آقبغا قد حذا حذو سلطانه برسباي في استغلال السكر في التجارة ابّان طاعون سنة (٨٣٣هـ)، فإنّ ناظر الجيش بمصر زين الدين عبد الباسط بن خليل الدمشقي (ت٨٥٤هـ)[٨١] انتهج ايضاً نهج سلطانه يوسف بن برسباي في استغلال السلع التجارية ولكن ليس السكر وإنّما صار يزاحم سلطانه على منتوج الفلفل الاسود، إذ قام هو الآخر بالمتاجرة به[٨٢]، ممّا أثار غضب الملك العزيز يوسف فقام بالقبض عليه، وعزله من منصبه، ومصادرة جميع أمواله، ومنها الفلفل الاسود الذي بلغت كمّيته لديه نحو (١٠٠٠) حمل جمل، إذ تقدّر قيمته بـ (٤٠) ألف دينار[٨٣].

المبحث الثاني: الاوبئة وتداعياتها على الحياة المالية في مصر والشام:

أولاً: تداعياتها على القيمة النقدية:

كانت للأوبئة التي فشت في مصر والشام أثراً في اضطراب القيمة النقدية للبلدين، ولا سيما خلال السنوات على سبيل المثال لا الحصر (٧٤٩هـ)، (٨٠٧هـ)، (٨١٣هـ)، (٨١٨هـ)، (٨١٩هـ)، و(٨٨١هـ)، فبعد أن أُغلقت معظم الاسواق، وتعطّلت المهن فيها، وشاع الغلاء الفاحش في أسعار السلع التجاريّة كما مرّ ذكره آنفاً، اضطربت القيمة النقدية هي الأخرى في الأسواق الشامية والمصرية، وقبيل الخوض في معالم هذه الاضطراب لابد من عرض سريع لأنواع النقود التي كانت رائجة في مصر وبلاد الشام، وتأثّرت قيمتها إبّان السنوات اعلاه، التي شهدت وقوعاً للأوبئة، لأجل ان يكون للقارئ تصّوراً واضحاً عن هذا التأثير، فالنقود آنذاك كانت تُسك في دور الضرب في مصر والشام كالقاهرة والاسكندرية ودمشق، وهي على ثلاثة انواع:

١. **الدنانير**: ومادتها الذهب، ويكون التعامل بها بالوزن، منها الدنانير الاشرفية التي سكّها السلطان الاشرف شعبان بن حسين المملوكي (ت٧٧٨هـ)[٨٤] ووزنه مثقالاً واحداً، وهذا الدينار

لم ينتشر كثيراً[٨٥]، ثمّ سُكّ ديناراً ذهبياً آخر من قبل الاستادار الامير يلبغا السالمي (ت٨١١هـ)[٨٦] في عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق (ت٨١٥هـ)[٨٧] وكان يعرف هذا الدينار بالدينار السالمي[٨٨]، واختلف وزنه بتقادم السنين، بدأ بمثقالٍ واحدٍ، ثمّ مثقالٍ ونصف، ثمّ مثقالين[٨٩]، وكان هناك أيضاً دنانير مسكوكة يتم التعامل بها في مصر وبلاد الشام يُؤتى بها من البلدان الاخرى واشهرها الدينار الأفرنتي الذي يؤتى به من بلاد الافرنج، وكان رائجاً بين المصريين، والتعامل به يكون عدّاً وليس وزناً أي ما يقابله بعدد الدراهم الفضة[٩٠]، وقيمته بالدراهم تغيّرت بين حين وآخر حسب ظروف البلدين، ثمّ قام السلطان الناصر فرج بن برقوق بسك دينار على وزن الدينار الأفرنتي وصار يُعرف بالدينار الناصري، وراج التعامل به كثيراً بين المصريين، وهذا الدينار كان يُصنع من الذهب غير الخالص، وكان الذهب غير الخالص يعرف بالحائف، أو الحايف[٩١]، أمّا الدنانير التي كانت تُصنع من الذهب الخالص تعرف بالذهب الهرجة أو الدينار الهرجة أي الخالص غير المغشوش[٩٢]، ثمّ قام السلطان المؤيد شيخ (ت٨٢٤هـ) بسك دينار عرف بالدينار المؤيّدي[٩٣]، وكانت هناك دنانير اخرى منتشرة بين الناس كالدينار التركي، والأفلوري، والبندقي، والدوكات، وكلّها تأتي من بلاد الافرنج[٩٤]، وكذلك الدينار المغربي ومصدره بلاد المغرب الاسلامي[٩٥].

٠٢ **الدراهم:** وتعرف بالنّقرة، ومادتها ثلثين من الفضّة وثلث من النحاس الاحمر تُصهر معاً، وقيمتها (٢٤) قيراطاً[٩٦]، ومن هذه الدراهم الدرهم الكاملي[٩٧]، نسبة إلى السلطان الكامل شعبان بن محمد بن قلاوون (ت٧٤٧هـ)[٩٨]، والدرهم المؤيدي نسبة إلى السلطان المؤيد شيخ (ت٨٢٤هـ)[٩٩]، ومن الدراهم الاخرى التي شاعت في مصر وبلاد الشام وقتذاك الدراهم النوروزية والبنقدية[١٠٠]، أمّا الأولى فتعود إلى ضاربها الأمير نوروز الحافظي (ت٨١٧هـ)[١٠١]، حيث سكّها في مدينة دمشق سنة (٨١٥هـ) من معدني الفضّة والنحاس معاً، ثمّ أمر بعدها بسكّها من الفضّة الخالصة[١٠٢]، أمّا الدراهم البندقيّة فمصدرها بلاد الافرنج ومعدنها الفضّة الخالصة[١٠٣].

٠٣ **الفلوس:** ومفردها الفلس، تُسك من مادّة النحاس الاحمر فقط، وقيمتها في أواخر عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون (ت٧٤١هـ)[١٠٤] كل (٤٨) فلساً تساوي درهماً فضة، ثمّ سُكّت فلوساً اخرى عُرفت بالفلوس

الجدد في عهد السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون (ت٧٦٢هـ)[١٠٥]، قيمتها كل فلس يساوي مثقالاً واحداً، وهذه الفلوس الجدد هي التي بقيت رائجة بين الناس، وكانت هناك أيضاً فلوساً اخرى رائجة الى جانب الفلوس الجدد، وهي الفلوس غير المطبوع عليها، تعرف بالعتق، ويتم التعامل بها بالوزن فقط[١٠٦]، كما قام السلطان المؤيد بسك فلوساً عرفت بالفلوس المؤيدية[١٠٧].

ومن الاسباب الفنيّة التي تؤدّي إلى اضطراب قيمة النقود هي مادّة صناعتها، ومعلوم ان هذه النقود تُصنع من معادن الذهب والفضة والنحاس، وبالتالي إن تغيّرت قيمة هذه المعادن سيؤثّر في قيمة العملة، فضلاً عن تأثير نوعية هذه المعادن بين الخالص من عدمه، أي كلّما كان معدن العملة خالصاً حافظت الاخيرة على قيمتها والعكس صحيح، وهنا يأتي دور المزوّرين الذين يسكّون عملة مشابهة خارج دور الضرب المعتمدة في البلد، تكون مواصفات معادنها دون مواصفات النقود المسكوكة داخل الدور، عندئذ تنحط قيمة هذه النقود المغشوشة رغم رواجها بين الناس، وكذلك لوزن هذه المعادن في العملة المصنوعة منها أثراً في قيمتها، فكلّما قلّ وزن العملة قلّت قيمتها، أي يتم تقليل وزن الدينار الذهب الذي قيمته مثقالاً واحداً إلى أقل من مثقال، وتكتب عليه كتابة دينار واحد، عندها يتم التعامل بهذا الدينار بالوزن لا بالعد لأنه تمّ التلاعب بوزنه الحقيقي.

فعندما وقعت الأوبئة في مصر وبلاد الشام انشغلت ادارة الدولة بمواجهة الأزمة الصحيّة التي حلّت بالبلد، وبالمقابل قلّت رقابتها على الاسواق وتداول العملة فيها، فحصلت محاولات التلاعب بالصفات الفنيّة أعلاه للعملة فتكون بحكم المزورة، فضلاً عن عوامل أخرى تؤدّي إلى اضطراب قيمة النقود آنذاك، ففي طاعون سنة (٧٤٩هـ) الذي ضرب مصر والشام[١٠٨]، انحدرت قيمة النقود فيها، فصار الدينار يساوي (١٥) درهماً بعد أن كان بـ (٢٠) درهماً، وكل (١٠) دراهم فضة نقرة تباع بـ (٩) دراهم كاملية، أي كان هناك نوعين من الدراهم المتداولة، الأولى أقل قيمة من الثانية لتدنّي جودة معدنها، وانتشرت حالات تزوير الفلوس بالرصاص والنحاس في القاهرة ومصر، ممّا تسبّب في إغلاق الحوانيت، فنودي بعدم تداولها حتى تُسك من جديد[١٠٩]، وعندما انتشرت الحُميّات المميتة في مصر سنة (٨٠٧هـ)[١١٠]، أضطرب وضع الاسواق والعملات المتداولة فيها في مصر ومنها القاهرة، ثمّ دمشق حيث كسد الدينار الأفرنتي وكثر بين الناس، فخشوا انحطاط قيمته، كما انحطت قيمة الدراهم الفضة، أمّا قيمة

الفلوس فإنها كانت أشد اضطراباً، إذ انتشرت الفلوس غير المطبوع عليها وهي العتق كما مرّ ذكره، وصار يتلاعب بوزنها فتنحط قيمتها يوماً بعد يوم، فيتم جمعها من قبل السلطة وتسك فلوساً جدد وتصغّر أيضاً، وصارت قيمتها كلّ رطل منها بـ (٩) دراهم، فتضرّرت أحوال الناس كثيراً[١١١].

وعندما انتشر الطاعون في مدن بلاد الشام ومصر سنة (٨١٣هـ) ومات به خلق كثير[١١٢]، اضطربت أحوال الاسواق، وانشغلت السلطة بالوباء فقلّت رقابتها على سوق العملة، حيث ظهرت حالات التزوير في الدينار الناصري والافرنتي، إذ كان يُسك خارج دور الضرب التابعة للسطلة، فتسبّب ذلك في انخفاض سعر الدينارين، كما أُبطل التعامل بالدينار السالمي، وانتشر التداول بالدينار التركي والمغربي، وشهدت الدراهم النقرة تزويراً فقلّت قيمتها، إذ حُدّدت قيمة الدراهم غير المغشوشة بـ (١٠) دراهم من الفلوس، وانعدمت الدراهم الكاملية من الاسواق، بينما بقيت الفلوس هي الرائجة آنذاك في كل انحاء مصر ربّما لدخول حالات التزوير في الدنانير والدراهم واضطراب قيمتها[١١٣]، وإبّان طاعون سنة (٨١٨هـ) في مصر شهدت قيمة النقود وقتها اضطراباً كبيراً، فما كان رائجاً من عملات في الاسواق هي الدنانير والفلوس فقط دون الدراهم، أمّا الدنانير فمنه الدينار الهرجة وقيمته مرتفعة، في حين اضطربت قيمة الدنانير الافرنجية كالإفرنتي، والافلوري، والبندقي، والدوكات، والتركي، لأنه تمّ التلاعب بوزنها، وسُكت خارج دور الضرب بشكل مشابه للدنانير الصحيحة حتى أشكل على الناس التعرّف على المزورة منها، أمّا الدينار الناصري فكان منه يُسك أيضاً خارج دور الضرب الرسميّة، وكذلك الأمر بالنسبة للفلوس إذ انتشرت بشكل كبير بين الناس وصار يُنقص من وزنها داخل وخارج دور الضرب، فانحطّت قيمتها كثيراً، وصار التعامل بها وزناً وليس عداً بسبب تغيّر وزنها عند السّك، فتضرّرت أحوال الناس بسببه كثيراً[١١٤].

ولانتشار حالات التلاعب بالدنانير، وقلّة الدراهم الكاملية، ورواج الدراهم النوروزية والبندقية ورداءتها، قرّر السلطان المؤيّد (ت٨٢٤هـ) سك الدينار المؤيّدي، والدرهم المؤيدي ممّا زاد الامر سوءاً في انخفاض قيمة الدنانير الاخرى وقتها، إذ عمدت الدولة على سحب الدنانير الرديئة المنتشرة بين الناس وهي الناصرية والافرنجية بكل انواعها بسعر منخفض وسكّها دنانيراً مؤيّدية، ثمّ نودي بعدها ببطلان الدينار الناصري واذا لوحظ شخصاً يتعامل به يُقبض عليه ويسك ديناره على يده، وكذلك عُمل نفس الاجراء مع الدراهم الرديئة إذ سُحبت من الاسواق، وسُكت

دراهماً مؤيدية، فشملت الخسارة المالية بسبب هذه الاجراءات الاهالي والتجّار على حد سواء[١١٥].

ومع استمرار الطاعون في مصر والشام الى سنة (٨١٩هـ)[١١٦]، استمر انحطاط قيمة النقود[١١٧]، بسبب انشغال الدولة عن مراقبتها لمعاملات التداول بالعملة، فتلاعب الصيارفة والتجّار بقيمة النقود وخاصة الدنانير وعدم التزامهم بتسعيرة الدولة، فقُبض عليهم، وشيع بأنهم سيشنقون، وانتشرت الشائعات بأنّ الدينار ستنحدر قيمته أكثر فامتنع الناس من أخذه فزاد انحطاطه، فأصدرت الدولة مرسوماً بأنها ستعاقب كل من يروّج لهذه الشائعات والحديث بشأن العملة[١١٨]، وفي طاعون سنة (٨٨١هـ) الذي استمر قريب السنة في مصر، كما انتشر في الشام، وجرف الآلاف من الناس[١١٩]، اضطربت الاسواق وقيمة النقود فيها بعد أن انتشرت حالات التلاعب وقص جميع النقود الدنانير والدراهم والفلوس، فنقص وزنها إلى النصف، فأمرت الدولة على اثر ذلك ان يكون التعامل بها وزناً وليس عدّاً، وحدّدت قيمة كل عملة، ثمّ امتد التلاعب بموازين النقود بعد قرار التعامل بها وزناً، فألغيت الكثير من موازين النقود المتلاعب بها في عدّة بلدان وخاصة موازين الفضّة[١٢٠].

ثانياً: تداعياتها على الواردات المالية للدولة:

ان واردات الدولة المالية في مصر والشام إبّان القرون محور التقصّي كانت تقوم على ما يتم جبايته من الضرائب كضريبة الخراج على الأراضي[١٢١]، إذ انخفضت هذه الضريبة بشكل كبير بسبب موت أصحابها وهلاك مزارعهم[١٢٢]، وكذلك الضرائب المفروضة على التجّار (المكوس)[١٢٣]، وقد قلّت هي الأخرى بعد أن اضطربت الحياة التجارية في بلاد الشام ومصر كما مرّ ذكره في المبحث السابق، وبالتالي انخفضت واردات الدولة المالية، ففي سنة (٥٩٢هـ) عندما عمّت الأوبئة في مصر، وتزامن معها وقوع ازمة زراعية حادّة ومجاعة قاتلة[١٢٤]، انخفضت على أثرها واردات الدولة المالية بشكلٍ كبير، لدرجة عدم وجود ما يُصرف على دار السلطان عثمان بن صلاح الدين يوسف الايوبي (ت٥٩٥هـ)[١٢٥] وأولاده، فقام أرباب الادارة بمصر بفرض ضرائب من دون وجه حق على الناس والتجارات غير الشرعية من أجل دعم الدولة بالأموال، إذ يقول تقي الدين المقريزي عن هذه الضرائب: ((وأفضى الأمر إلى أن يؤخذ من الأسواق ما لا يوزن له ثمن، وما يغصب من أربابه ... فاقتضى ذلك النظر في المكاسب الخبيثة، وضُمن باب المزر

والخمر باثني عشر ألف دينار، وفسح في إظهاره ... وصار مال الثغور والجوالي إلى من لا يبالي من أين أُخذ المال"))[١٢٦]، أي تم فرض ضرائب على الباعة جبراً، وحتى على بيّاعي المزر – النبيذ– [١٢٧]، والخمر، وسُمح بفتح محالهم، فضلاً عن فرض الضرائب غير المستحقة على أهل الثغور المصريّة كالإسكندرية، ودمياط، ونستراوه، والبرلّس، والفرما، إلى جانب ضريبة الجوالي، أي الجزية المفروضة على أهل الذمّة[١٢٨].

وفي طاعون العام (٧٤٩هـ) الذي فشا بمصر والشام، انخفضت واردات الدولة من ضريبة الخراج بعد موت الفلاحين وبقيت أراضيهم دون زرع لا سيما في مدن صعيد مصر، ففي مدينة أسيوط بلغ عدد فلاحيها الذين يزرعون أرضها (٦٠٠٠) فلاحاً، بقي منهم بعد وقوع الوباء (١١٦) فلاحاً فقط، ولموت هذا العدد الكبير من الفلاحين بقيت كل أراضيهم دون زرع، وبالتالي أنقطع الخراج عنها[١٢٩]، وكذلك عندما ضرب الطاعون دمشق سنة (٨١٤هـ) مات كثير من فلاحيها، وخلت أكثر قراها، وبقيت فيها الزروع دون أن تُحصد حتى تلفت، وبالتالي لم تستفد الدولة من خراج هذه الأراضي آنذاك[١٣٠].

ومن الآثار المترتّبة على انخفاض واردات الدولة هو عجزها عن دفع الرواتب لموظفيها، كما حصل في طاعون عام (٨٦٤هـ) في الشام ومصر، عندما عجز استادار مصر الأمير زين الدين يحيى عن دفع رواتب المماليك السلطانية لعدم توفر المال في خزينة الدولة[١٣١].

ثالثاً: تداعياتها على أموال الناس:

عندما حلّت الأوبئة بالناس ومات الآلاف منهم بقيت أموالهم خلفهم بكل أنواعها، فمن كان له وريث لم يمت بالوباء ورث تلك الاموال، ومن لم يكن له وريث تؤول ملكيتها إلى بيت المال أو ديوان المواريث في مصر والشام، وكذلك الأمر عند وفاة الجنود المقطعين، تعود اقطاعاتهم الى الدولة، ثمّ تعمد السلطة الادارية إلى إعادة توزيعها على الجنود الاحياء، ولم تخلو تلك المدّة في أيّام الوباء من حالات التجاوز على أملاك الناس والاستحواذ عليها بغير استحقاق شرعي، ففي وباء سنة (٤٤٦هـ) في مصر مات (٨٠٠) عسكريّاً، عادت اقطاعاتهم إلى بيت المال[١٣٢]، وفي طاعون العام (٧٤٩هـ) في مصر والشام، مات الآلاف من الناس والجنود تاركين خلفهم أموالهم واقطاعاتهم، ولكثرة موت الجنود كان الاقطاع الواحد تنتقل ملكيته إلى سبعة أو ثمانية جنود في الاسبوع، وكذلك الناس المدنيين، وأستحوذ أهل الصنائع في الاسواق من الخيّاطين والاسكافية على اقطاعات الجنود الميّتين، ولبسوا ملابسهم العسكرية، كما تجاوز كثير من الاهالي

على دور واثاث وأموال الناس الذين طعنوا، ووضعوا يدهم عليها دون استحقاق، لكنهم لم يهنأوا بها لموتهم بالطاعون ايضاً، ومن عاش منهم استغنى بها، ومن الآثار المترتبة على موت الجنود وقتها، عودة اقطاعاتهم لبيت المال، وتوفير رواتبهم، فقامت الادارة بمصر بعدها بإعادة توزيع الاقطاعات والرواتب على الجنود الاحياء، والموظفين من الكتّاب والموقعين[١٣٣].

وفي الطاعون الذي ضرب الشام في السنتين (٧٤٩هـ)، و(٧٥٠هـ)، صار نائب حلب الامير سيف الدين قطلبشاه (ت٧٥٠هـ)[١٣٤] يتجاوز على أموال الناس في حماة الذين قضوا بالوباء، ثم طالت يده أموال الأحياء منهم، ولكن شاءت قدرة الله ﷻ أن يتوفّاه في السنة الثانية من الوباء، ففرح الشاميين بموته لخلاصهم من ظلمه[١٣٥]، وفي طاعون العام (٨١٩هـ) الذي اخلى مدن الشام ومصر من معظم أهلها[١٣٦]، آلت أموالهم من بعدهم لديوان المواريث، وإلى من تعدّى عليها من أرباب الدولة، إذ بيّن ابن حجر العسقلاني تعدّي إستادار القاهرة على أموال الناس الذين قضوا بهذا الطاعون قائلاً: ((وفي طرابلس حتى قيل إنه مات بها في عشرة أيام عشرة آلاف نفس، وبلغ عدد الأموات بالقاهرة في ربيع الأول ثلاثمائة في اليوم، ثم في نصفه بلغوا خمسمائة، وفي التحقيق بلغوا الألف ... حتى كادت البلدان تخلو من أهلها، وتصدّى الإستادار لمواريث الأموات"))[١٣٧]، وكذلك تحولّت مواريث الكثير من أموات الطاعون العظيم الذي باغت أهل مصر والشام سنة (٨٣٣هـ)، ويُذكر أن الاقطاع كانت تنتقل ملكيته إلى سبعة أنفار في مدّة يسيرة لكثرة من مات من الناس آنذاك، وحصل فيه أيضاً كثير من التعديّات على أموال الضحايا وقتها[١٣٨]، كما وقع التعدّي على أموال اليهود والنصارى الأموات والأحياء من قبل متولّي أمرهم في القاهرة عند حدوث الطاعون فيها وبقيّة مدن مصر والشام سنة (٨٤١هـ)[١٣٩]، وتعدّى مماليك السلطنة على أموال الناس في مصر عندما اجتاحها الطاعون سنة (٨٦٤هـ)، إذ كانوا يأتون إلى الشخص ويتفحّصون حاله، فإن كان مريضاً انتظروا موته ليحتاطوا على اقطاعه، ثمّ صاروا يقطعون الطريق على السليمين منهم، ويجبروهم على التنازل عن اقطاعاتهم، فشكوهم الأهالي لدى السلطان الاشرف اينال المملوكي (ت٨٦٥هـ)[١٤٠]، فأمر بردّها إلى أهلها، فصار الاقطاع يؤخذ من صاحبه اليوم فيصدر منشور سلطاني باعادته اليه في اليوم التالي[١٤١].

رابعاً: تداعياتها على المستوى المعيشي للأهالي:

ما ان تفشّت الاوبئة داخل المجتمعين المصري

والشامي حتّى زادت معدّلات الفقر بين الناس بسبب تفاقم الازمة الاقتصادية، إذ تعطّلت مصالحهم في قطّاعي التجارة والزراعة، ممّا تسبّب في حصول بطالة عامّة داخل المجتمع وانخفاض المستوى المعيشي لأفراده، وحاولت السلطة الحاكمة رفع معاناتهم وتقديم يد العون لهم بين الحين والآخر، ففي العام (٥٩٢هـ) الذي شهدت فيه مصر انتشاراً للأمراض، وحصول ازمة اقتصادية خانقة[١٤٢]، عمّ الفقر بين الناس، ومن صوره كان بعض الفقراء يشترون جراراً ويذهبون بها إلى البحر يملأوها ماءً ليبيعوها، فلم يجدوا من يشتريها، فيصيحون من يتصدّق علينا بثمن الجرّة[١٤٣]، وعمّ الفقر بين الناس في طاعون العام (٧٤٩هـ) في الشام ومصر، فتصدّى أصحاب المعروف من الأغنياء وأرباب الادارة بالتصدّق بالأموال على الفقراء، فبعث الوزير منجك اليوسفي (ت٧٧٦هـ)[١٤٤] رجال الدولة إلى مدن غرب مصر ومنها سمنود، وسنباط، وبوصير، وأبشيه، وسنهور، بأموالٍ كثيرة تصدّقوا بها على فقراءها، كما تم اعفاء مدن الوجه البحري من كافة الضرائب المفروضة عليهم رفعاً لمعاناتهم من الوباء والفقر الذي حلّ بهم بسببه[١٤٥]، وفي سنة (٧٧٦هـ) عندما تفشّت الامراض في مصر، والطاعون في الشام، شاع الفقر بين الناس بشكل كبير، فاضطرّوا للتسوّل على الطرقات، فشمّر الوزير منجك عن ساعديه مرّة اخرى ومد يد العون لهم، إذ جمعهم وأحصاهم، ووزع كل (١٠٠) فقير منهم على أمير من أمراء المماليك كباراً وصغاراً، ليتكفلوا برعايتهم والانفاق عليهم، وكذلك بعث مثلهم إلى تجّار البلد ليقوموا برعايتهم وتوفير متطلّباتهم، ثمّ طلب من الفقراء بعدم التسوّل، ومن تسوّل شُنق[١٤٦]، وذلك يعكس أمرين مهمّين هما كثرة عدد الفقراء أبّان هذا الوباء من جهة، ودور الدولة وواجبها تجاه شعبها عند وقوع هكذا كوارث تفتك بهم من جهة أخرى.

وتفشّا الفقر بين الناس بمعدلات كبيرة جداً عندما دخل الطاعون مصر والشام سنة (٨١٩هـ)، فتكفّل السلطان المؤيّد بمساعدتهم بالمال والطعام طوال مدّة الوباء، إذ يبيّن ابن تغري بردي كثرة صدقات السلطان المؤيّد على الفقراء قائلاً: (("ثم تكرّرت صدقات السلطان في هذه السنة مراراً عديدة على نقدات متفرقة"))[١٤٧]، ثمّ يؤكّد المقريزي عدم توقّف مساعدات السلطان للمحتاجين إلى ان زالت الأزمة قائلاً: (("وفيه بطلت تفرقة الأخباز السلطانية على الفقراء لسعة الوقت وذهاب الغلاء"))[١٤٨]، فمن مساعدات السلطان للفقراء أنه أمر بتوزيع ألفي أردب من القمح على أهل القاهرة، وما أن وصلت أحمال القمح لتوزيعها على الفقراء، حدث

زحام وتدافع كبيرين بينهم أدّت إلى موت رجل وامرأة بسبب التدافع[١٤٩]، وذلك يبيّن حجم الفقر الكبير الذي وصل إليه الناس أبّان هذا الوباء، وفي أحدى المرّات تصدّق السلطان المؤيّد بأربعة آلاف دينار على الفقراء، نال كل فقير من الخمسة دراهم فضّة إلى (٤٥) درهماً[١٥٠]، وفي طاعون العام (٨٣٣هـ) في الشام ومصر كثر الفقر بين الناس، فأمر السلطان الاشرف برسباي القضاة والحجّاب أن لا يحبسوا شخصاً على دين[١٥١]، وكذلك قام السلطان برسباي في طاعون العام (٨٤١هـ) بتوزيع الصّدقات على الفقراء، إذ خرج مع متولّي الصدقة ليوزّع الأموال عليهم، فأجتمع الفقراء على فرس صاحب الصدقة وسحبوه حتى سقط من فرسه[١٥٢].

ومن الشواهد أعلاه تبيّن مدى الأثر الكبير الذي تركته الأوبئة في تدنّي المستوى المعيشي للناس وافتقارهم، فضلاً عن جهود السلطة الإدارية آنذاك في تقديم المساعدات لهم حتى يتفادوا الازمة التي حلّت بهم.

المبحث الثالث: الاوبئة وتداعياتها على الثروة الزراعية والحيوانية في مصر والشام:

ما إن فشت الأوبئة في مصر والشام حتى هلك الزرع والضرع، بعد موت أهلها، فشحّ الطعام، وفحش الغلاء والفقر، تلاها مجاعات قاتلة، واضطراب الأمن داخلي للمجتمع، فشاعت السرقات بين الأحياء بحثاً عن الغذاء، وصار الأخ يتغدّى بأخيه الميّت، والأم تتعشى بأبنها الهالك، فتلبّدت الأجواء بروائح الموت والخوف والحزن، بعد أن تعاضدت الأزمتين الوبائيّة والاقتصادية على رؤوس المصريين والشاميين.

اولاً: تداعياتها على الثروة الزراعية:

يقول ابن أبي اصيبعة عن وباء العام (٤٤٧هـ) الذي اجتاح مصر: ((وتزايد الغلاء وتبعه وباء عظيم، واشتد وعظم في سنة سبع وأربعين وأربعمائة"))[١٥٣]، إذ تزامن مع وقوع الوباء في مصر آنذاك حصول غلاء شديد بسبب هلاك الزراعة، ونضوب الطعام، لاسيما ازمة القمح، فهلك الناس بين مرض وجوع، لدرجة أكلوا لحم بعظهم، كما أكلوا لحم الكلاب والقطط، فصار الكلب يُباع في الاسواق بخمسة دنانير، والقط بثلاثة دنانير[١٥٤]، واستمرّ الموت بالناس في مصر والقاهرة مرضاً وجوعاً في سنة (٥٩٢هـ) عندما عمّت الامراض والمجاعات، وعُدم القمح وبقيّة الأطعمة، حتى استف الناس التراب، ومنهم من عُمي من الجوع، أو واقفاً على باب حانوت يقول: اشمّوني رائحة الخبز[١٥٥]، وكذلك في العام (٦٩٥هـ) عندما فتك الوباء والمجاعة بأهل مصر لشح الطعام وغلاءه، فأكل الناس موتى الحيوان والانسان على حد سواء، حتى النساء

أكلهن أولادهن الميّتين[١٥٦]، ويقول المقريزي عن وباء سنة (٧٢٣هـ): (("وفيه هبّت ريح سوداء حارّة بدمشق، مات منها جماعة من الناس فجأة، وفسدت الثمار ... ثم وقع مثل ذلك بالقاهرة ومصر، فتغيّرت أمزجة الناس، وفشت الأمراض وكثر الموت مدّة شهر، وفسدت الثمار"))[١٥٧]، أي نال الوباء من الأنسان والزرع في آن واحد، وعندما مات الآلاف من الفلاحين المصريين والشاميين بطاعون العام (٧٤٩هـ)، تضرّرت الزراعة بشكل كبير ابّان هذا الوباء، ففي الرملة وغزة ومدن الساحل الشامي في موسم حراثة الارض كان الفلاح يخرج ببقره لكي يحرث ارضه، فيخرّ ميّتاً والمحراث بيده، ويبقى بقره دون صاحب، ثمّ تحوّل الضّرر إلى مصر في موسم الحصاد من ذات العام، إذ مات الفلاحون ولم يبقى منهم من يحصد الزرع، فيخرج الجنود أصحاب الارض ينادون بين بالناس: من يحصد ويأخذ نصف ما حصده، فلا مجيب، فيضطر الجنود وغلمانهم الى حصاد ارضهم، ودرسها وذروها بأيديهم، ولكن بقيت الكثير من اراضيهم دون حصاد، كما عمّت في هذه السنة الأوبئة بالزروع لعدم وجود من يعتني بها، إذ أكلت الدود جميع زروع مدينة البرلس بمصر ومنها البلح والقثاء، كما هلكت بساتين دمياط، وجفت سواقيها واشجارها لموت أهلها، فانتشرت وقتها المجاعة وعمّت سرقات الطعام من المنازل، حيث دخل مجموعة سرّاق على دار بغزة ليسرقوا ما فيه، غير ان الطاعون أماتهم وهم في الدار[١٥٨]، وفي طاعون دمشق سنة (٨١٤هـ) مات فيها نحو (٥٠) الف شخصاً معظمهم من فلّاحي أريافها، فظلّت زروعهم واقفة دون حصاد[١٥٩].

وعندما اكتسحت الأمراض المميتة أرض مصر في العام (٨٢٢هـ)، عمّت الأمراض في زروعها أيضاً، ومنها تلف محصول البرسيم في قرية طهرمس بمصر وأخرى بجانبها بمساحة تقدّر بـ (١٦٠٠) فدّان[١٦٠]، كما هلك محصول الحمّص والفول والخس إبّان تفشّي الأمراض المميتة ببلاد الصعيد بمصر سنة (٨٣١هـ)، وكذلك مع انتشار الطاعون والاوبئة الاخرى في مصر والشام سنة (٨٤١هـ) هلكت محاصيل الفواكه فضلاً عن الخيار والبطيخ والقرع والقثّاء[١٦١].

ثانياً: تداعياتها على الثروة الحيوانية:

لم تقف تأثيرات الأوبئة عند حدود الثروة الزراعية في مصر والشام بل تعدّت إلى الثروة الحيوانية، ففي سنة (٥٨١هـ)، انتشر الموت المفاجئ بمصر جرّاء الوباء الذي فشا بها، كما أصاب هذه الوباء الدجاج[١٦٢]، وهلك نحو (٨٠) ألف رأساً من الدواب في حلب والشام عندما حلّ بها الوباء سنة (٧٠٣هـ)، ويتحدّث بدر الدين العيني

عن أثر هذا الوباء بالثروة الحيوانية آنذاك قائلاً: (("ووصلت ريح الوباء التي أصابتها إلى الديار المصرية، فنفق من خيول العسكر شيء عظيم"))[١٦٣]، أي تحوّل الوباء من الشام إلى مصر فقتل عدداً كبيراً من خيول عساكر المماليك، أمّا في طاعون سنة (٧٤٩هـ)، فإنه سبّب خسائر فادحة بالثروة الحيوانية في مصر والشام، ففي غزّة ماتت الأبقار أمام المحاريث[١٦٤]، وفي مصر تساقطت الطيور من السماء وهي مطعونة، كالإوز، والغربان، والحدأة، وسائر انواع الطيور، كما ماتت القطط، وفي براري الغور وبيسان وُجدت الاسود، والذئاب، والارانب، والأبل، والخنازير، والحمر الوحشية، وكثير من الحيوانات ميّتة بالطعن، ونفقت جميع الاسماك فطفت على بحيرات دمياط، وسخا، ونستراوة، والبرلس، وماتت المواشي بأسرها من الغنم والبقر والجواميس في البحيرة ودمياط، وتغيّر طعم ألبانها، وسمنها[١٦٥].

وشهد طاعون سنة (٨٢٠هـ) في القاهرة موت الجمال[١٦٦]، وفي عام (٨٢٩هـ) قضى الوباء في مصر على الجواميس، فقلّت الألبان بسبب ذلك[١٦٧]، وهلكت الخيول في دمشق عندما تفشّت بها الأمراض سنة (٨٣١هـ)، فضلاً عن موت النحل في مصر أبّان وباء هذا العام[١٦٨]، وفي طاعون سنة (٨٣٣هـ) في مصر تساقطت الطيور من السماء مصابة بالطاعون، وطفت الاسماك والتماسيح في النيل، وهلك الدجاج في القاهرة، حتى أنه كان لرجل قرد اصابه وباء الطاعون فمات، كما وُجدت الضباء والذئاب ميّتة بالطعن في البراري ما بين السويس والقاهرة[١٦٩]، وهلكت الاسماك في مصر إبّان طاعون عام (٨٤١هـ)، والاغنام وبقيّة الدواب[١٧٠]، إذ يصف زين الدين الملطي حجم خسارة مصر للثروة الحيوانية بهذا الوباء قائلاً: (("وفيه هلك الكثير من البقر بطاعون أصابها وأكثرها العجاجيل، وعرض السلطان الحوامل منها، إذ صارت تطرح العجول مطعونة حتى تعجّب من ذلك"))[١٧١].

المبحث الرابع: الاوبئة وتداعياتها على الحياة الادارية في مصر والشام:

تأثّرت الحياة الإدارية في مصر والشام عندما اجتاحتها الأوبئة في القرون مدار البحث، إذ تسبّبت في حصول عدداً من التغييرات الإدارية، كما شهدت مفاصل الإدارة استشراء الفساد الإداري آنذاك، وأُغلقت عدداً من المؤسسات الإدارية لموت موظفيها بالأوبئة، فضلاً عن حصول الاضطراب الداخلي في البلد لانشغال الدولة بالأزمة الوبائية فدقّ ناقوس الخطر كيان الوحدة الإداريّة لمصر والشام، بعد أعلن بعض

أرباب الإدارة تمرّدهم على السلطة.

أولاً: تداعياتها في التغييرات الإدارية:

١. تداعياتها على السلطنة وولاية العهد:

نالت الأوبئة من القيادات العليا للجهاز الإداري في مصر والشام متمثّلة بالملوك والسلاطين، فضلاً عن دورها في تحديد ملامح السلطة الإدارية لمستقبل البلدين آنذاك، ففي سنة (٧٨٣هـ) عندما كان وباء الجدري منتشراً في القاهرة، صادف حينها وفاة السلطان الاشرف شعبان بن حسين المملوكي (ت٧٧٨هـ)[١٧٢]، فتصارع على السلطنة كلّ من الامير برقوق العثماني (ت٨٠١هـ)[١٧٣]، وأبناء السلطان الاشرف، وكان الامراء والقادة يميلون إلى تولية السلطنة لأحد ابناء السلطان الاشرف نكاية ببرقوق، فجمعوهم لاختيار السلطان من بينهم، فوقع الاختيار على الأمير حاجي (ت٨١٤هـ)[١٧٤]، ومن أسباب اختياره من بين اخوته انهم كانوا ضعفاء لإصابتهم بالجدري[١٧٥]، وكذلك حال وباء الطاعون بين الأمير فرج ابن السلطان الناصر فرج بن برقوق (ت٨٢٠هـ)[١٧٦]، وبين هدفه في الحصول على كرسي السلطنة، بعد تآمره مع جملة من المماليك للتمرّد على السلطان المؤيّد، وانتزاع السلطنة منه، ولكن الطاعون كان كفيلاً بإنهاء هذا المخطّط، عندما وقع عام (٨٢٠هـ) في الاسكندريّة ومات به الأمير فرج، فانكسرت بموته شوكة الكثير من المماليك الناصريّة المتمرّدين على السلطنة آنذاك[١٧٧]، وفي طاعون العام (٨٤١هـ) الذي حلّ بالشام ومصر، تفشّا الموت بدار السلطان الأشرف برسباي المملوكي، إذ مات معظم أولاده الصغار ذكوراً وإناثاً، فضلاً عن حرمه وجواريه وخدمه، فدخل الفزع في قلبه فأصابه مرض شديد آلم به كثيراً، فأشار عليه أرباب الإدارة حوله أن يولّي العهد لأبنه يوسف، خوفاً على السلطان من الموت بمرضه وهو لم يولّي أحداً بالسلطنة، فيهدّد ذلك مستقبل السلطنة، فأخذ السلطان برأيهم، فعهد بالملك لأبنه يوسف من بعده، وفعلاً مات السلطان برسباي بمرضه في هذه السنة، وتولّى السلطنة من بعده أبنه الملك العزيز جمال الدين يوسف (ت٨٦٨هـ)[١٧٨]، وعندما عمّ الطاعون في القاهرة سنة (٨٥٣هـ) مات كثير من أهلها من بينهم جميع أولاد السلطان الظاهر جقمق المملوكي (ت٨٥٧هـ)[١٧٩]، الّا ابن واحد بقي له وهو عثمان لم يمت، إذ عهد إليه بولاية العهد، ثم تمرّض الظاهر جقمق طويلاً فخلع نفسه وولّى ملكه لأبنه الوحيد عثمان، فتولّى الأخير السلطنة من بعده باسم السلطان الملك المنصور

أبو السعادات فخر الدين عثمان (ت٨٩٢هـ)[١٨٠]، إذ لم يبقي الطاعون للسلطان جقمق إلا هذا الولد، وبالتالي ورث الملك عن أبيه[١٨١].

٠٢ تداعياتها على مؤسسة القضاء:

أستشرى الفساد في مؤسسة القضاء بمصر والشام إبّان فشو الأوبئة فيهما، إذ كان الهيكل التنظيمي الإداري لمؤسسة القضاء في مصر والشام يتكوّن من أربعة قضاة وهم قاضي القضاة الشافعي، وقاضي القضاة الحنفي، وقاضي القضاة المالكي، وقاضي القضاة الحنبلي[١٨٢]، ولهم نوّاب يحكمون حسب كل مذهب، وفي زمن الأوبئة تمّ تعيين عدداً كبيراً من النوّاب زادوا عن الحاجة، وكان بينهم الكثير من الفاسدين المتعاطين للرشى، ممّا دفع السلطة الإدارية متمثّلة برأسها وهو السلطان أن يعمد إلى إصلاح هذه المؤسسّة بإجراء جملة من التغييرات الإدارية، للقضاء على الفساد الإداري فيها، وانهاء حالة الترهّل الوظيفي في مناصبها، فقام بعزل العشرات من نوّاب القضاة آنذاك، ففي وباء العام (٨١٨هـ) يقول المقريزي: ((وفيه كثر الموتان في الناس بالقاهرة ومصر وزادت عدّة من يرد اسمه الديوان على ثمانين في كل يوم ... وفي سابع عشرينه: أنكر السلطان على القضاة الأربع كثرة نوابهم في الحكم بالقاهرة ومصر، وكانوا قد تجاوزوا مائتي قاض، فعزلوا نوابهم"))[١٨٣]، إذ قام السلطان المؤيّد بتخفيض عددهم إلى دون الربع، وشرط على الباقين بعدم أخذ الرشوة، والاّ عُزلوا من مناصبهم[١٨٤]، وفي طاعون سنة (٨١٩هـ) زاد عدد نوّاب القضاة عمّا كان في سنة (٨١٨هـ)، إذ بلغ عددهم في القاهرة فقط (١٨٦) نائباً ما عدا النواحي الاخرى، فقرّر السلطان المؤيد تخفيض عددهم مرّة اخرى، فتوسّطوا لدى السلطان، وعرضوا الرشى مقابل بقائهم، لكن اصرّ السلطان على التخفيض فجعل نوّاب القاضي الشافعي (١٠)، والحنفي (٥)، والمالكي (٤)، أمّا الحنبلي فلم يكن حاضراً وقتها، ثمّ أمر المؤيد بتخفيض العدد إلى أقل من ذلك، على أن يكون لكل قاضٍ في القاهرة (٣) نوّاب فقط[١٨٥].

وفي طاعون العام (٨٢٠هـ) تكرّر بلوغ عددهم المائتين في القاهرة، واستشرى فسادهم فيها، هم وكتابهم وأعوانهم، فكانوا لا يحتشمون من أخذ الرشوة على الحكم، ويأتون المنكرات، وينفقون ما يجمعونه على ما تهواه أنفسهم، ويحسبون انهم يحسنون صُنعاً، بل ويصرّحون انهم أهل الله تعالى وخاصته افتراءً عليه[١٨٦]، وفي سنة (٨٢٦هـ) حيث فشت الاوبئة في مصر والشام[١٨٧] تكرّر ارتفاع عدد النوّاب، وعانى الأهالي في مصر من فساهم فأمر السلطان

برسباي أن يكون للقاضي الشافعي (١٠) نوّاب فقط، وللقاضي الحنفيّ (٨)، وللمالكيّ (٦)، وللحنبليّ (٤)، واستمرّ هذا العدد لمدّة قصيرة، ثمّ رجع إلى سابق عهده وأكثر[١٨٨]، فقررّ برسباي مرّة ثانية تخفيض أعدادهم في مصر، فجعل للقاضي الشافعي (٤)، والحنفي (٣)، والمالكي والحنبلي أثنان لكل منهما في طاعون العام (٨٣٣هـ).

وممّا تقدّم من شواهد وما جاء فيها من تكرار ارتفاع عدد النوّاب، وتخفيضه من قبل السلاطين لعدّة مرات، يُثبت إصرار القضاة على بقاء هذا الترهّل في الاعداد، ولا شك انّهم كانوا يدفعون الرّشى مقابل عودتهم إلى مناصبهم، بعد توسّطهم لدى السلطة الإدارية العليا في البلد متمثّلة بالسلطان.

٠٣ شغور المناصب الإدارية إبّان وقوع الأوبئة:

ومن تداعيات الاوبئة في مصر والشام شغور العديد من المناصب الإداريّة بسبب تركها من قبل أصحابها، أو موتهم بالوباء، منها في طاعون العام (٧٤٩هـ) هرب نائب غزّة بسبب الوباء الذي استباحها، وبقي منصب نيابة السلطنة فيها شاغراً آنذاك[١٨٩]، وعندما دخل الطاعون قرية قطيا[١٩٠] بمصر، وقتل أهلها جميعاً إلا واليها وغلامين وجارية عجوز، طلب الوالي إعفاءه من منصب الولاية خوفاً من الوباء، فقُبل طلبه[١٩١]، وفي طاعون العام (٨١٩هـ) توفّي به قاضي العسكر وكاتب السّر في مصر تقي الدين أبو بكر بن عثمان الجيتي، فشغر المنصبين لمدّة خمسة أشهر[١٩٢]، وفي طاعون سنة (٨٣٣هـ) تولّى الشريف شهاب الدين أحمد بن علي العلوي (ت٨٣٣هـ)، منصب كتابة السر بمصر بطلب من قبل السلطان برسباي، ولكنه مات مطعوناً، فولّى بدلاً عنه أخيه الشريف عماد الدين أبو بكر(ت٨٣٣هـ)، والأخير مات أيضاً بالطاعون بعد (١٦) يوماً من طعن أخيه، فشغر المنصب لمدّة شهرين بعد وفاتهما[١٩٣].

٠٤ نماذج من وفيّات أرباب الإدارة بالأوبئة:

ذهب ضحيّة الأوبئة التي وقعت في الشام ومصر الكثير من أرباب الإدارة، منهم في سنة (٦٥٦هـ) توفي صاحب الكرك الملك الناصر صلاح الدّين داود بن الملك المعظم عيسى الأيوبي بالطاعون الذي وقع في دمشق آنذاك[١٩٤]، ومات الطنبغا البشتكي بطاعون سنة (٧٦٩هـ) وكان الطنبغا قد تولّى منصب الحجوبيّة في دمشق، ونيابة غزّة، واستادار القاهرة[١٩٥]، ومات مطعوناً الأمير سيف الدين يشبك أخو السلطان الأشرف برسباي بطاعون

سنة (٨٣٣هـ)[١٩٦]، ومات والي القاهرة ومحتسبها دولات خجا الظاهري بطاعون سنة (٨٤١هـ)[١٩٧]، ومن الجدير بالإشارة انّ دولات قد اختاره السلطان الاشرف برسباي لمنصب محتسب القاهرة، لأن السلطان أراد أن يمنع خروج النساء إلى الأسواق في طاعون هذا العام، فقرّر اختيار شخص قاسي القلب، غير رحيم، وغير مسلم، فاختار دولات لهذا المنصب[١٩٨]، وكذلك مات الامير المملوكي سيف الدين اينال بن عبد الله اليشبكي بطاعون (٨٥٣هـ)[١٩٩]، ووالي القاهرة مغلباي الشريفي في طاعون العام (٨٩٧هـ)[٢٠٠]، كما مات كاتب السر في مصر كمال الدين محمد بن مزهر بطاعون العام (٩١٠هـ) في القاهرة، وكذلك مات بذات الطاعون في القاهرة قاضي حلب، وكاتب سرّها قاضي القضاة عفيف الدين أبو الطيب حسن بن محمد بن الشحنة[٢٠١].

ثانياً: تداعياتها في استمرارية عمل المؤسسات الإدارية:

أُغلقت العديد من المؤسّسات الإدارية بمصر والشام بعد موت موظّفيها بالأوبئة التي وقعت آنذاك، وكذلك لعدم وجود مراجعين إلى هذه المؤسّسات لانشغالهم بالموت، منها في طاعون سنة (٧٤٩هـ) في مصر أُغلت وكالة بيت المال لعدم وجود مراجعين إليها، كما أغلق دار الطراز لموت العاملين فيه، وكذلك ديوان الخمس، وقلّت مراجعات الناس لبقيّة مؤسّسات الدولة الادارية، فالوالي كان لا يجد من يشكو عنده أحد، وإذ اراد شخصاً الذهاب إلى القاضي يريد الأشهاد على وصيّته، لا يجد أحداً من كتّاب العدل الا بعد عناء لموتهم بالطاعون، وبطُلت العديد من طبلخاناه[٢٠٢] الأمراء، منها طبلخاناه الأمير شيخون العمري (٧٥٨هـ)[٢٠٣]، بقي من العاملين فيها ثلاثة فقط، بعد أن كانوا (١٥) شخصاً، وفي ناحية بهجورة بمصر طُلب شاهد قضاء فلم يوجد، وخرج قاض وشاهد مع مسّاحي أرض في مدينة أخميم لقياس مساحة أرض[٢٠٤]، وعندما وضع المساحين قصبة قياس الارض، سقط أحدهما صريعاً بالطاعون، فأخذه صاحبه إلى المدينة، فخرّ هو الآخر ميّتاً بجنبه، ثمّ أخذت الحمّى بالشاهد الذي يرافقهم[٢٠٥].

ثالثاً: تداعياتها على الوحدة الادارية بين مصر والشام:

كان لانشغال السلطنة بالأزمة الوبائية التي حلّت بديار الشام ومصر أثراً في تهديد كيان وحدتها الإدارية، إذ استغل بعض أرباب الإدارة من الأمراء هذا الظرف وأعلنوا تمرّدهم على السلطنة واستئثارهم بإدارة مدنهم، ومدن من والاهم، ممّا تسبّب في اقتطاع بعض من ادارات المدن التي

كانت تابعة لإدارة السلطة المركزيّة في مصر، منها عندما تفشّت الأمراض والطاعون المميت في الشام ومصر سنة (٨٠٨هـ)، ومات على اثرها الكثير من مماليك السلطان[٢٠٦]، استغل الأمير جكم بن عبد الله (ت٨٠٩هـ)[٢٠٧] نائب حلب وطرابلس انشغال السلطنة بوباء الطاعون فأعلن تمرّده والاستقلال بمدينتيه عن إدارة السلطة المركزيّة، فأصدر السلطان الناصر فرج بن برقوق مرسوماً بعزله من نيابة المدينتين، وتكليف بدلاء عنه، وأكّد ابن تغري بردي استغلال جكم لظروف الوباء واعلانه التمرّد قائلاً: ((وكان في هذه السّنة أعنى سنة ثمان وثمانمائة الطاعون العظيم بصعيد مصر، حتى شمل الخراب غالب بلاد الصعيد، ثمّ بلغ السّلطان أنّ جكم من عوض نائب حلب قد عظم أمره، وأنه قد بدا منه أمور تدلّ على المخالفة، فكتب السّلطان بعزله عن نيابة حلب وطرابلس ... ولم يرسل السلطان إليهم أحداً من أمراء مصر لضعف حالهم وعدم موجودهم))[٢٠٨]، أي ان السلطان كان وقتها لا يملك من الامراء عدداً كبيراً لموتهم هم وجنودهم بهذا الطاعون، والموجود منهم كان مريضاً، وبالتالي لم يتمكّن من ارسال تقاليد العزل وتعيين البدلاء بيد امراءه، واستمر تمرّد جكم للسلطان الناصر في عام (٨٠٩هـ)، بعدما استمرّ انتشار الطاعون فيها[٢٠٩]، فأعلن جكم نفسه سلطاناً، وتلقّب بالملك العادل أبى الفتح عبد الله جكم، وأطاعه غالب نوّاب الممالك الشاميّة، ومنها دمشق وحلب، ما عدا صفد، فإن نابها كان الامير شيخ الذي رفض إعلان جكم، وبقي ولاؤه للسلطان بمصر، وارسل جكم كتبه إلى الامراء والجنود في مصر، يأمرهم بطاعته والتمرّد على الناصر فرج، وأصدر مراسيم تعيين رجاله في المناصب الإدارية العليا بمصر والشام، وقرّر السيطرة على البلاد الشامية وجهات المشرق، ومن ثمّ يتوجه إلى مصر[٢١٠]، فتهيء السلطان الناصر فرج لقتاله، ولكن نصحه امراءه بعدم الخروج الى الشام لقتال جكم، بسبب انشغالهم بالطاعون، فقال ابن تغري بردي بهذا الصدد: ((فلمّا بلغ السّلطان ذلك، أراد الخروج إلى البلاد الشّامية، فكلّمه أمراؤه في تأخير السفر حتى يخف الطاعون من الدّيار المصريّة، فإنه كان فشا بها وكثر))[٢١١]، غير أن السلطان لم يلتفت لمشورتهم وقرّر الخروج لمقاتلته، ولكن ما ان تجهّز للخروج وصل خبر مقتل جكم على يد جيش صاحب آمد الأمير عثمان بن قطلبك المعروف بقرايلك (ت٨٣٩هـ)[٢١٢]، إذ حاول الأول دخول آمد فكانت نهايته فيها[٢١٣].

كما استغل صاحب آمد الأمير عثمان قرايلك انشغال السلطان الاشرف برسباي بطاعون

العامين (٨٣٢هـ)، و(٨٣٣هـ) في الشام ومصر، ووفاة عدد كبير من مماليكه، فقام بإثارة القلاقل في مناطق نفوذ السلطنة في بلاد الشام، فقام بالسيطرة على الرها سنة (٨٣٢هـ)، وأعطاها لأبنه الأمير هابيل(ت٨٣٣هـ)[٢١٤]، فتوجهت قوّة السلطنة إلى الرها وسيطروا عليها، وأسّروا الامير هابيل، واقتادوه إلى سجن القلعة في القاهرة[٢١٥]، ثمّ استمرّت تحرّكات قرايلك إلى العام (٨٣٣هـ) إذ هاجم حلب هذه المرّة، وعندما تصارع الأمير إسكندر بن قرا يوسف صاحب تبريز (ت٨٤١هـ)[٢١٦]، مع عثمان قرايلك، كتب الأول إلى السلطان برسباي أن يمد له يد العون في قتاله ضد قرايلك، فبيّن ابن تغري بردي موقف السلطان من طلب صاحب تبريز قائلاً: ((فلم يلتفت السلطان إلى كتابه لشغله بموت مماليكه وغيرهم بالطّاعون"))[٢١٧].

وبالتالي كان أهم اسباب قيام هذه التمرّدات واعلان اقتطاع الكيانات الإدارية في الشام التابعة لإدارة السطلة المركزية في مصر، هي انشغال السلطنة بالأزمة الوبائية التي عصفت بها آنذاك، وموت الكثير من الأمراء والجنود إبّان وقوعها، فلو تتبّعنا تاريخيّاً أعداد أموات المماليك بالأوبئة ستتّضح جليّاً أسباب تهديد الوحدة الإدارية للدولة في مصر والشام، ففي وباء العامين (٤٤٦هـ)، و(٤٤٧هـ) مات نحو (٨٠٠) قائد عسكري في مصر[٢١٨]، وفي طاعون العام (٧٤٩هـ) هلكت معظم أجناد السلطنة، وخلت القلعة منهم بالكامل[٢١٩]، وكان يموت منهم (٢٠) جنديّاً في اليوم الواحد خلال طاعون السنة (٧٩٠هـ)[٢٢٠]، و(٥٠) مملوكاً كل يوم بطاعون العام (٨٣٣هـ)، لدرجة ورد كتاب من طرابلس إلى السلطان الاشرف برسباي، فلم يجدوا مملوكاً يتناوله ويدخله إلى السلطان، ومات نحو (١٠٠٠) جنديّاً بطاعون سنة (٨٤١هـ)[٢٢١]، كما قضى عدداً كبيراً من العساكر بوباء أصاب مدينة الرملة سنة (٨٦١هـ)، في حين هلك (١٤٠٠) مملوكاً بطاعون مصر سنّة (٨٦٤هـ)[٢٢٢]، وأكثر من (٢٠٠٠) جنديّاً بطاعون العام (٨٨١هـ)[٢٢٣].

رابعاً: تداعياتها في استشراء الفساد الاداري والمالي:

٠١ ضمان المناصب الإدارية:

ان ظاهرة تضمين المناصب الإدارية أي عرضها على طالبيها مقابل أموال، هي ظاهرة غير صحّية في عمل الجهاز الإداري، وتؤدّي في النهاية إلى وصول الفاسدين الذين يملكون الأموال إلى مناصب إدارية مهمّة في الدولة، فيستغلّون مناصبهم التي اشتروها من خلال أخذ الرشى، أو فرض ضرائب على الأهالي لتعويض

المبالغ الذي دفعوها مقابل تلك المناصب، وقد استشرت هذه الظاهرة في مصر والشام إبّان وقوع الأوبئة فيها، منها في طاعون العام (٧٤٩هـ) يصف المؤرّخ تقي الدين المقريزي حجم شيوعها آنذاك بالقول: (("وفيه قصد عدّة من أطراف الناس باب الوزير للسعي في الوظائف، بمال فلم يرد أحداً، وكثر طعن الأمراء فيه بسبب ذلك"))[٢٢٤]، أي كان الأمراء يتهافتون بأموالهم على باب الوزير منجك اليوسفي (ت٧٧٦هـ) من أجل شراء المناصب الإدارية، والوزير لم يرد أحداً منهم، أي كان همّه اموالهم، دون النظر في سيرهم، فأظهر المقريزي امتعاضه من هذه الظاهرة، وبرّر سبب موت الأمراء بطاعون هذا العام لأنهم كانوا يقدّمون الرشى مقابل تولّيهم تلك المناصب آنذاك، ثمّ يكمل المقريزي حديثه مصوّراً حجم الفساد في مصر والشام إبّان عهد هذا الوزير وبيعه للمناصب الإدارية قائلاً: (("فكانت سنة كثيرة الفساد في عامة أرض مصر والشام، من كثرة النفاق، وقطع الطريق، وولاية الوزير منجك جميع أعمال المملكة بالمال، ... ومع ذلك فكان فيها الوباء الذي لم يعهد في الإسلام"))[٢٢٥]، وفي طاعون سنة (٨٠٩هـ) في مصر، اشترى الوزير فخر الدين ماجد بن غراب (ت٨١١هـ)[٢٢٦] منصب الوزير، ومنصب ناظر الديوان الخاص، ومشاور بمبلغ (٢٠) ألف ديناراً، في زمن السلطان الناصر فرج بن برقوق[٢٢٧]، وعلى الرغم من سيرة ابن غراب السيّئة إلّا انه أُسندت إليه هذه المناصب الإدارية المهمّة كونه اشتراها بماله الخاص، إذ يصف ابن حجر العسقلاني فساد سمعته، خَلقاً وخُلقاً قائلاً: (("وفي أواخر السنّة قتل فخر الدين ابن غراب غيلة، وكان في سجن جمال الدين الأستادار، وكان يسمى ماجداً، فسمي في أيام وزارته وعظمة أخيه محمّداً، وكان سيئ السيرة جداً، وكان يلثغ لثغة قبيحة، يجعل الجيم زاياً والشين المعجمة مهملة"))[٢٢٨]، أي لم يكن مظهره ملائماً لمناصبه، وكان فاسداً جداً في إدارته، فكثر أعداه، وقتل في سجنه على يد من يكرهوه، ورغم كل هذه الصفات، جعلته السلطة آنذاك في أهم المناصب الإدارية، لأنه اشتراها بالأموال.

وفي وباء العام (٨١٩هـ) بمصر والشام، تولّى أمين الدين عبد الوهاب بن محمد الطرابلسي منصب قاضي القضاة الحنفية (ت٨١٩هـ)[٢٢٩] في القاهرة، ثمّ عُزل منه وعُين بدله ناصر الدّين محمد بن عمر بن ابي جرادة الحلبي آنف الذكر، وعندما تمرّض الأخير خوفاً من الطاعون آنذاك، أعطى مبلغاً كبيراً للقاضي تقي الدين أبو بكر بن عثمان الجيتي (ت٨١٩هـ)، وطلب

منه أن ينفق المبلغ في الحصول على منصب قاضي القضاة الحنفية، للحيلولة دون أخذه من قبل امين الدين بن الطرابلسي، أي قام بحجز المنصب لابن الجيتي نكاية بابن الطرابلسي[٢٣٠]، وشاءت قدرة الله ﷻ أن يموت الأخيرين بطاعون هذا العام، وابن العديم مات خوفاً منه[٢٣١].

وفي طاعون سنة (٨٤٠هـ) في مصر والشام، قرّر السلطان الاشرف برسباي أن لا يولّي القضاء لشخص مقابل مال[٢٣٢]، وبيّن ابن تغري بردي سبب اتخاذ الاشرف برسباي هذه الخطوة والغاء ظاهرة تضمين منصب القضاء قائلاً: (("وقد بدا للسلطان أنه لا يولّى بعد ذلك أحداً من القضاة بمال، ممّا داخله من الوهم بسبب عظم الطاعون، وأيضاً لمرض تمادى به"))[٢٣٣]، أي كان يعلم بسوء هذه الظاهرة، وهي وجه من وجوه الفساد الإداري، ويرى أنّها سبباً في تعاظم الطاعون، فقرّر إيقاف العمل بضمان منصب القضاء.

٠٢ فرض الضرائب وتعاطي الرشى:

تناولنا في المطلب السابق ظاهرة استشراء ضمان المناصب الإدارية آنذاك، ولا شك عندما يدفع طالب المنصب مبالغاً كبيرة للسلطة الإدارية العليا لأجل تنصيبه في منصبه الذي فيه، يبدأ بفرض الضرائب على الأهالي، أو أخذ الرشى من أجل تعويض المبلغ الذي دفعه للسلطة، أي بمعنى آخر المبلغ الذي اشترى به المنصب الإداري، ففي وباء سنة (٨٠٩هـ) في مصر، استغل أمير الحاج حاجب الحجّاب كزل العجمي (ت٨٤٩هـ)[٢٣٤] الحجّاج الذين خرجوا معه في موسم الحج هذا العام، وفرض عليهم ضرائباً عن كل جمل ديناراً، وباعهم الماء الي يشربونه، فقبض عليه السلطان الناصر فرج، وصادر أمواله، وغرّمه (٢٠٠) ألف درهماً، وعزله من منصبه، غير أنه فرّ بأموال كثيرة غيرها[٢٣٥]، وفي طاعون مصر سنة (٨١٨هـ) فرض السلطان المؤيد على موظفي الدولة مبلغاً قدره (٣٠) ألف ديناراً، وتمّ جبايتها له[٢٣٦]، وفي طاعون سنة (٨٢٠هـ) في مصر، استفحل الفساد الإداري والمالي فيها، إذ كان الولّاة في القاهرة ومصر وغيرهم إذا جيء إليهم بسارق، أخذوا ما سرقه لهم، وإن لم تكن السرقة معه غرّموه مالاً كثيراً واطلقوا سراحه، أمّا السارق الذي تقطع يده فهناك سببين في انفاذ العقوبة فيه، الأول لقوّة جاه المسروق، والثاني عدم امتلاك السارق المال ليعطيه للولّاة ، وكل ما يجمعه الولّاة كان يصرف في أحّد الوجهين امّا يعطى للسلطة مقابل استمرار بقائهم في ولايتهم، أو يُصرف فيما تهواه أنفسهم في الكبائر الموبقات، وكذلك أعوانهم كانوا يتلفون ما

يجمعونه إسرافاً وبداراً في سبيل الفساد[٢٣٧]، أمّا الحجّاب[٢٣٨] وأعوانهم فإنهم انتصبوا لأخذ الأموال من الشاكي والمشكو منه، إذ بلغت الغرامات التي يجبونها منهما آلاف الدراهم، وامّا الاستادار وأعوانه فأنهم أثقلوا على سكّان النواحي بضرائب كثيرة، ففي الوجه البحري كانوا يأخذون الضرائب على كل شيء يملكونه، منها الجواميس إذ وقفت عليهم الجاموسة الواحدة بـ (١٢) ألف درهماً، وكذلك فعلوا بسكان بلاد الصعيد ما فعلوا بأهالي الوجه البحري[٢٣٩].

وفي طاعون العام (٨٢٢هـ) في مصر[٢٤٠]، أستشرى فرض الضرائب المالية والعينية على الأهالي، إذ بلغت الضرائب العينية التي جُبيت من عرب هوّارة[٢٤١] في بلاد الصعيد نحو (٢٠٠) فرساً، و(١٠٠٠) جملاً، و(٦٠٠) جاموسة، و(١٥٠٠) رأس بقر، و(١٠) آلاف رأس غنم، عدا الذي هلك في الطريق وهو كبير جداً[٢٤٢].

الخاتمة:

وفي الخاتمة توصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

١. اضطربت الحياة التجارية في البلدين بشكل كبير، لا سيما في الأسواق، إذ توقفت عمليّات دخول البضائع التجاريّة إليها من البلدان الأخرى في بعض سنوات حدوث الأوبئة، فضلاً عن إغلاق الأسواق، وتضرّر مصالح أصحاب المهن والحرف، وتوجّه الكثير منهم إلى العمل كجنائزيين لأنها المهنة الوحيد التي كانت عليها رواج أو طلب من قبل الأهالي لكثرة الأموات آنذاك.
٢. شهدت أسعار السلع التجارية ارتفاعاً ملحوظاً في أغلب سنوات الأوبئة وأهمها السلع الغذائية، وإذا ما صادف وقوع ازمة اقتصادية مع الوباء كشُح الغداء فإن التأثير يزاد أكثر إذ يتعاضد المرض والجوع على الفرد في آن واحد، ومن أسباب ارتفاع اسعار السلع التجارية أيضاً هو احتكارها من قبل ارباب الإدارة والتجّار كما حصل في وباء سنة (٨١٨هـ).
٣. حدث في بعض سنوات الاوبئة ومنها في طاعون سنة (٧٤٩هـ) كساداً في السلع التجاريّة في الاسواق لموت أصحاب المحال التجارية، وعدم ذهاب السكان للتبضّع من الاسواق كونها كانت موبوءة، فضلاً عن حصول الكساد في الزروع لأنها بقيت بناتجها دون حصاد حتى جفّت لموت فلاحيها.
٤. حاولت السلطة الإدارية وأربابها في بعض سنوات الاوبئة كسنة (٥٩٢هـ)، و(٧٧٤هـ) مواجهة هذه الأزمة الاقتصادية برصد أموال

الزكاة وادّخارها لهذه الأزمات، أو تثبيت الأسعار كسعر الخبز وكميّته.

٥. قام بعض رجالات الإدارة بالعمل في مجال التجارة واحتكار تجارة بعض السلع الغذائية، منهم السلطان الاشرف برسباي وابنه الملك العزيز جمال الدين يوسف، وناظر الجيش بمصر زين الدين عبد الباسط بن خليل الدمشقي في وباءي سنة (٨٣١هـ)، و(٨٤١هـ)، إذ تاجروا بالفلفل الأسود، والاستادار سيف الدين آقبغا تاجر في السكر، ورفعوا أسعارها، فتضرّرت أحوال التجّار والناس.

٦. اضطربت قيمة النقود بأنواعها في أسواق مصر والشام، وشاعت حالات تزويرها، بعد أن انشغلت السلطة الإدارية بالأزمة الوبائية على حساب مراقبتها لمعاملات تداول العملة في الأسواق، كما فسح ذلك المجال للصيارفة والتجّار بالتلاعب بقيمة النقود أيضاً، والغش بالموازين الخاصة بقياس وزن العملات عندما تقرّر التعامل بها وزناً وليس عدّاً.

٧. انخفاض الواردات المالية للدولة أيّام الأوبئة كما حصل في وباءي سنة (٧٤٩هـ)، و(٨٦٤هـ)، إذ انخفضت واردات الدولة المالية من ضريبة الخراج بعد موت الفلاحين وبقاء أراضيهم دون زرع، فترتّب على ذلك تأخير في دفع رواتب الموظّفين.

٨. بعد أن مات كثير من الناس بقيت خلفهم الكثير من أموالهم دون وريث، فحصلت حالات تجاوز عديدة عليها من قبل أرباب الإدارة آنذاك، ومنها أموال اليهود والنصارى أيضاً وليس المسلمين فقط، كما حصل ذلك في وباء سنة (٨٤١هـ).

٩. انخفض المستوى المعاشي للسكّان، وارتفعت معدلات الفقر بينهم، وقام بعض أصحاب الإدارة بمد يد العون لهم، كما حصل ذلك من قبل الوزير منجك في وباء سنة (٧٧٦هـ)، إذ وزّعهم على الأمراء وكبار التجّار للتكفّل برعايتهم، والانفاق عليهم لحين زوال الأزمة الوبائية.

١٠. تضرّرت الثروة الزراعية بشكل كبير، بعد وفاة عدد كبير من الفلّاحين إبّان وقوع الأوبئة في اراضيهم، وتلفت المحاصيل الزراعيّة بعد إصابتها بالوباء، كما تضرّرت الثروة الحيوانية بعد هلاك الكثير من الحيوانات على اختلاف أنواعها.

١١. كان للأوبئة أثراً على السلطنة وولاية العهد، بعد أن نالت من القيادات العليا للجهاز الإداري في مصر والشام متمثّلة بالملوك والسلاطين، فضلاً عن دورها في تحديد ملامح السلطة الإدارية للبلدين آنذاك بشأن أثرها في تحديد اسم ولي

العهد.

١٢. كانت الأوبئة سبباً في اجراء عدد من التغييرات الإدارية، بسبب شغور المناصب الإدارية لموت أصحابها بالوباء، أو عند حصول ترهّل في عدد الموظفين إبّان وقوع الأوبئة، كما حصل ذلك في مؤسّسة القضاء آنذاك، ببلوغ عدد نوّاب القضاة لأكثر من (٢٠٠) نائب.

١٣. أُغلقت العديد من المؤسّسات الإدارية بمصر والشام بعد موت موظّفيها بالأوبئة التي وقعت آنذاك، وكذلك عدم وجود مراجعين لانشغالهم بالموت، منها في طاعون سنة (٧٤٩هـ) في مصر أغلت وكالة بيت المال، وأغلق دار الطراز، وكذلك ديوان الخمس، وغيرها من المؤسّسات الإدارية.

١٤. هدّدت الأوبئة كيان الوحدة الإدارية لمصر والشام، بسبب انشغال السلطنة بالأزمة الوبائية، وموت الأمراء والجنود، فقام بعض أرباب الإدارة بالتمرّد واقتطاع بعض الوحدات الإدارية التابعة للإدارة السلطة المركزية في مصر، وذلك ما حصل من قبل نائب حلب وطرابلس، بإعلان نفسه سلطاناً في وباء سنة (٨٠٩هـ)، وكذلك تمرّد صاحب آمد الأمير عثمان بن قطلبك المعروف بقرايلك في وباء العامين (٨٣٢هـ)، و(٨٣٣هـ).

١٥. استشراء ظاهرة تضمين المناصب الإدارية في زمن الأوبئة التي وقعت في مصر والشام، فأدّت إلى وصول الفاسدين الذين يملكون الأموال إلى مناصب إدارية مهمّة في الدولة، فقاموا باستغلال مناصبهم التي اشتروها من خلال تعاطي الرشى، أو فرض ضرائب على الأهالي لتعويض المبالغ الذي دفعوها مقابل تلك المناصب.

١٦. وأخيراً فإن الأوبئة تركت آثاراً كبيرة على الحياة الاقتصادية والإدارية في مصر وبلاد الشام خلال القرون المقصودة بالبحث.

ولله الحمد من قبل ومن بعد

الهوامش:

(١) الطائي، عبيد عبد الله عبد، وباء كورونا من خلال الشريعة الإسلامية، الأسباب والعلاج، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة كركوك، مـج ٩، عـدد خـاص بـالمؤتمر الافتراضـي الاول، ج٢، (٢٠٢٠): ص ٢١٨ .

(٢) عزيز، شيماء سعدون، موسى، علياء غازي، أثر جائحة كورونا على التوازن المالي للعقد الإداري، الأسباب والعلاج، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة كركوك، مج ٩، عدد خاص بالمؤتمر الافتراضي الاول، ج١، (٢٠٢٠): ص ١٦ .

(٣) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)، العبر في خبر من غبر، تح: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية (بيروت: د.ت): ٤/ ١٤٩؛ ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر المعري (ت٧٤٩هـ)، تاريخ ابن الوردي، دار الكتب العلمية، (بيروت: ١٩٩٦م): ٢/ ٣٣٩ – ٣٤٠؛ المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي الحسيني (ت٨٤٥هـ)، السلوك لمعرفة دول الملوك، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية (بيروت: ١٩٩٧م): ٤/٧٨، ٨٠، ٨٢؛ فاضل، نصير بهجت، الطواعين في صدر الإسلام والخلافة الأموية "دراسة في المصادر العربية والإسلامية"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كركوك، مج ٦، عدد ٢، (٢٠١١): ص ٢ .

(٤) ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري (ت٨٧٤هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب (مصر: د.ت): ١٠/ ٢٠٠.

(٥) بلبيس: مدينة بينها وبين فسطاط مصر عشرة فراسخ على طريق الشام، ينظر: البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ط٣، عالم الكتب (بيروت: ١٩٨٢م): ١/ ٢٧٢؛ ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي (ت٦٢٦هـ)، معجم البلدان، ط٢، دار صادر (بيروت: ١٩٩٥م): ١/ ٤٧٩.

(٦) السلوك: ٤/ ٨٥.

(٧) المقريزي، م . ن : ٤/ ٨٣؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٠/ ٢٠٠.

(٨) المقريزي، م . ن : ٤/ ٨٣؛ ابن تغري بردي، م . ن : ١٠/ ١٩٩.

(٩) المقريزي، م . ن : ٤/ ٨٣؛ ابن تغري بردي، م . ن :١٠/ ١٩٩، ٢٠٠ .

(١٠) ابن تغري بردي، م . ن : ١٠/ ٢٠٠.

(١١) المقريزي، السلوك: ٤/ ٨٨.

(١٢) المقريزي، م . ن : ٤/ ٨٩.

(١٣) المقريزي، م . ن : ٤/ ٨٥.

(١٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٠/ ٢٠١؛ ٢٠٢ .

(١٥) ابن تغري بردي، م . ن : ١٠/ ٢٠٨.

(١٦) المقريزي، السلوك: ٤/ ٨٧،٩٠؛ ابن تغري بردي، م . ن : ١٠/ ٢٠٨.

(١٧) تاريخ ابن الوردي:٢/ ٣٤٠.

(١٨) الاردب: وحدة قياس الوزن، يبلغ وزنه في مصر (٩٦) قدحاً، ويتفاوت هذا المقدار لشيء قليل بين جهات مصر، ينظر: الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن

إبراهيم(ت٣٥٠هـ)، معجم ديوان الأدب، تح: أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر (القاهرة: ٢٠٠٣م): ١/ ٢٧٩؛ ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (ت٧١١هـ)، لسان العرب، ط٣، دار صادر (بيروت: ١٩٩٣م): ١/ ٤١٦؛ الفيومي، أحمد بن محمد الحموي (ت نحو ٧٧٠هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية (بيروت: د.ت): ١/ ٢٢٤؛ القلقشندي أحمد بن علي الفزاري (ت٨٢١هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية (بيروت: د.ت): ٣/ ٥١٢.

(١٩) المقريزي، السلوك: ٤/ ٩٠.

(٢٠) المقريزي، م . ن : ٦/ ٤٩١، ٤٩٥، ٤٩٩، ٥١٠؛ ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، إنباء الغمر بأبناء العمر، تح: حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي (مصر: ١٩٦٩م): ٣/ ١٩٨– ١٩٩؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٤/ ٨٠؛ الملطي، زين الدين عبد الباسط بن أبي الصفاء الظاهريّ (ت٩٢٠هـ)، نيل الأمل في ذيل الدول، تح: عمر عبد السلام تدمري ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر (بيروت: ٢٠٠٢م): ٤/ ٣٣ – ٣٤.

(٢١) المقريزي، م . ن : ٦/ ٥١١.

(٢٢) أحمد بن محمود بن محمد بن عبد الله الحنفي، ينظر: ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي. تح: محمد محمد أمين. الهيئة المصرية العامة للكتاب .مصر: د.ت: ٢/ ٢١٢.

(٢٣) المقريزي، السلوك: ٦/ ٤٩٥)

(٢٤) المقريزي، م . ن : ٧/ ١٩٢، ٢٠٤، ٢١٣؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ٣/ ٤٣٥؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٤/ ٣٣٨؛ الملطي، نيل الأمل: ٤/ ٢٦٣، ٢٦٧ .

(٢٥) المقريزي، م . ن : ٧/ ٢٠٦، ٢٠٧؛ ابن حجر العسقلاني، م . ن : ٣/ ٤٣٧؛ ابن تغري بردي، م . ن : ١٤/ ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٣؛ الملطي، م . ن : ٤/ ٢٦٩.

(٢٦) اسند إليه منصب ولاية القاهرة أيضا، ينظر: ابن تغري بردي، م . ن : ١٥/ ٢١٧.

(٢٧) المقريزي، السلوك: ٧/ ٣٤٧؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ٤/ ٧٣؛ الملطي، نيل الأمل: ٥/ ١٩ ، ٢٧.

(٢٨) المقريزي، م . ن : ٧/ ٣٥٩.

(٢٩)م . ن : ٧/ ٣٥٩.

(٣٠) المقريزي، م . ن : ٧/ ٣٥٩.

(٣١) المقريزي، م . ن : ٦/ ٥١١؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ٨/ ٧٩، ١٦/ ١٤١؛ أبو ذر، موفق الدين أحمد بن إبراهيم سبط ابن العجمي (ت٨٨٤هـ)، كنوز الذهب في تاريخ حلب، دار القلم (حلب: ١٩٩٦م): ١/ ١٦٧؛ الملطي، نيل الأمل: ٢/ ٨١، ٧٩، ٣٦٥، ٣٦٦؛ ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد (ت١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير (دمشق، بيروت: ١٩٨٦م): ٩/ ١٩٨.

(٣٢) ابن ابي اصيبعة، موفق الدين أحمد بن القاسم الخزرجي (ت٦٦٨هـ)، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تح: نزار رضا. دار مكتبة الحياة (بيروت: د.ت): ص

٣٢٦، ٥٦٣.

(٣٣) ابن ابي اصيبعة، م . ن : ص ٥٦٣.

(٣٤) ابن تغري بردي، مورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة، تح: نبيل محمد عبد العزيز أحمد، دار الكتب المصرية (القاهرة : د.ت): ١/ ٢٨١.

(٣٥) المقريزي، السلوك: ١/ ٢٤٣، ٢٤٤.

(٣٦) الرطل: وحدة قياس الوزن، مقداره اثنتا عشرة أوقية بأواقي العرب، والأوقية أربعون درهما، فذلك أربعمائة وثمانون درهما، ينظر: الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد البصري (ت١٧٠هـ)، العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال (د .م: د.ت): ٧/ ٤١٣؛ ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت٣٢١هـ)، جمهرة اللغة ، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين (بيروت: ١٩٨٧م): ٢/ ٧٥٨؛ الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي (ت٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي (بيروت: ٢٠٠١م): ١٣/ ٢١٦؛ الزبيدي، أبو الفيض محمّد بن محمّد الحسيني (ت١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مصطفى حجازي وآخرون، دار الهداية (د.م : د.ت): ٢٩/ ٧٩ .

(٣٧) المقريزي، السلوك: ١/ ٢٤٣، ٢٤٤.

(٣٨) المقريزي، م . ن : ١/ ٢٤٤.

(٣٩) المقريزي، م . ن : ١/ ٢٤٥.

(٤٠) المقريزي، م . ن: ٢/ ٢٦٦؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ٨/ ٥٧، ٧٩.

(٤١) المقريزي، م . ن : ٢/ ٢٦٦.

(٤٢) العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد (ت٨٥٥هـ)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، (د.م: د.ت): ص٤٤٣.

(٤٣) المقريزي، السلوك: ٤/ ٨٥؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٠/ ٢٠٤.

(٤٤) م . ن : ٤/ ٩٠.

(٤٥) المقريزي، م . ن : ٢/ ٢٦٦) (٤/ ٩٠؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ٨/ ٥٧؛ ٧٩.

(٤٦) المقريزي، م . ن : ٤/ ٨٥.

(٤٧) المقريزي، م . ن : ٤/ ٨٤، ٨٥.

(٤٨) المقريزي، م . ن : ٤/ ٨٣؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة:١٠/ ١٩٩؛ خلف، فضيلة حسن، دور المدن الايطالية التجارية في تفشي جائحة الموت الاسود في حوض البحر الابيض المتوسط "٧٤٨هـ-٧٥١هـ/١٣٤٧م-١٣٥١م"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، مج ١٣، عدد ٢/٥٢، (ايلول ٢٠٢٢): ص ٢٦٧ .

(٤٩) الغرارة: وعاء من صوف أو شعر لنقل القمح التبن ونحوه، الفارابي، معجم ديوان: ٣/ ٩٦؛ مصطفى، ابراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة (د.م: د.ت): ٢/ ٦٤٨.

(٥٠) الملطي، نيل الأمل: ٢/ ١٥.

(٥١) المناطق شمال مصر والتي تقع على ساحل البحر الابيض المتوسط، ينظر: المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بخطط المقريزي، دار الكتب العلمية (بيروت: ١٩٩٧م): ١/ ١٣٦.

(٥٢) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي (ت٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، دار الفكر (د.م: ١٩٨٦م): ١٤/ ٣٠١؛ المقريزي، السلوك: ٤/٣٦٧، ٣٧٤ -

٣٧٨؛ الملطي، نيل الأمل: ٢/ ٤٢.

(٥٣) المقريزي، السلوك: ٤/ ٣٧٤، ٣٧٥.

(٥٤) ناظر البيمارستان ومفتي دار العادل في القاهرة، ينظر: ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ٢/ ٤٧٥.

(٥٥) المقريزي، السلوك: ٤/ ٣٧٤.

(٥٦) المقريزي، م . ن : ٤/ ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨.

(٥٧) المقريزي، م . ن : ٦/ ٣٨٣؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ٣/ ٤٥، ٥٣؛ الملطي، نيل الأمل: ٣/ ٢٧٦، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٥.

(٥٨) شيخ بن عبد الله المحمودي الظاهري، السلطان الملك المؤيد، سيف الدين أبو النصر الجاركسي. الرابع من ملوك الجراكسة، والثامن والعشرون من ملوك الترك، ينظر: ابن تغري بردي، المنهل الصافي: ٦/ ٢٦٣؛ مورد اللطافة: ٢/ ١٤٠؛ العليمي، مجير الدين عبد الرحمن بن محمد (ت٩٢٨هـ)، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، تح: عدنان يونس عبد المجيد نباتة (د.م: د.ت): ٢/ ٩٥؛

(٥٩) المقريزي، السلوك: ٦/ ٣٩٥.

(٦٠) المقريزي، م . ن : ٦/ ٣٩٥.

(٦١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٤/ ٣٩.

(٦٢) المقريزي، السلوك: ٧/ ١٧٧؛ الملطي، نيل الأمل: ٤/ ٢٣٠، ٢٣٨.

(٦٣) المقريزي، م . ن : ٧/ ١٧٧، ١٧٩.

(٦٤) سيف الدين أبو النصر برسباي بن عبد الله الدّقماقي، الملك الثاني والثلاثون في دولة المماليك، والثامن في دولة الجراكسة، تولى الحكم سنة (٨٢٥هـ)، ينظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات: ٩/ ٣٤٧؛ أحمد، محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، دار النفائس (بيروت: ١٩٨١م): ص ٩٢.

(٦٥) المقريزي، السلوك: ٧/ ١٧٩.

(٦٦) المقريزي، م . ن : ٧/ ١٩٢،٢٠٣ ، ٢٠٤، ٢١٣؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ٣/ ٤٣٥؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٤/ ٣٣٨؛ الملطي، نيل الأمل: ٤/ ٢٦٣؛ ٢٦٧.

(٦٧) المقريزي، م . ن : ٧/ ٢٠٩؛ ابن تغري بردي، م . ن : ١٤/ ٣٤٠؛ الملطي، م . ن : ٤/ ٢٦٣.

(٦٨) المقريزي، م . ن : ٧/ ٢٠٥.

(٦٩) موضوعها التحدّث في أمر بيوت السلطان كلها من المطابخ والشّراب خاناه والحاشية والغلمان، القلقشندي، صبح الأعشى: ٤/ ٢١.

(٧٠) تولّى الاستادارية مرتين في سنة (٨٣٣هـ)، و(٨٣٥هـ)، ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٤/ ٣٣٧، ٣٥٧، ١٥/ ١٨٦.

(٧١) المقريزي، السلوك: ٧/ ٢٠٥.

(٧٢) السلوك: ٧/ ٢٠٥.

(٧٣) المقريزي، م . ن : ٧/ ٣٥٨ – ٣٥٩، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٥/ ٩٢؛ الملطي، نيل الأمل: ٥/ ١٦، ١٧، ١٩، ٢٣، ٢٦، ٣٦، ٤٢؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات: ٩/ ٣٤٦.

(٧٤) الملطي، م . ن : ٥/٢٦، ٣٤.

(٧٥) النجوم الزاهرة: ١٥/ ٩٥.

(٧٦) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ٤/ ١١٦؛ السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة (بيروت: د.ت): ٢/ ١٧٠؛ الملطي،

نيل الأمل: ٥/ ٦٠، ٨٠ .

(٧٧) المقريزي: ٧/ ٤١٠،

(٧٨) ابن العماد الحنبلي، شذرات: ٩/ ٣٤٧.

(٧٩) تولّى الملك بعد أبيه برسباي سنة (٨٤١هـ)، ينظر: الملطي، نيل الأمل: ٤/ ٢٦٩؛ ابن العماد الحنبلي، م . ن : ٩/ ٤٥٦.

(٨٠) السلوك: ٧/ ٤١٠.

(٨١) تولّى نظر الجيش في مصر سنة (٨٢٤هـ)، ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ٣/ ٢٤٩.

(٨٢) ابن حجر العسقلاني، م . ن : ٤/ ١٢٠)

(٨٣) ابن حجر العسقلاني، م . ن : ٤/ ١١٩، ١٢٠؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ٣٢٧/١٥، ٥٥٢.

(٨٤) زين الدين أو ناصر الدين شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون، تولّى السلطنة سنة (٧٦٤هـ)، ينظر: ابن تغري بردي، المنهل الصافي: ٦/ ٢٣٣.

(٨٥) القلقشندي، صبح الأعشى: ٣/ ٥٠٦ – ٥٠٧.

(٨٦) الأمير سيف الدين أبو المعالي يلبغا بن عبد الله السالمي الظاهري، ينظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات: ٩/ ١٤٢.

(٨٧) السلطان الملك الناصر أبو السعادات زين الدين أو ناصر الدين فرج بن الظاهر برقوق، تولّى السلطنة مرتين سنة (٨٠١هـ)، و(٨٠٨هـ)، ينظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات: ٩/ ١٦٧؛ الزركلي، خير الدين بن محمود الدمشقي، الاعلام، ط١٥، دار العلم للملايين (د.م: ٢٠٠٢م): ٥/ ١٤٠.

(٨٨) القلقشندي، صبح الأعشى: ٣/ ٥٠٧؛ المقريزي، السلوك: ٦/ ٢٧٩.

(٨٩) القلقشندي، م . ن : ٣/ ٥٠٧.

(٩٠) القلقشندي، م . ن : ٣/ ٥٠٧ – ٥٠٨ .

(٩١) القلقشندي، م . ن : ٣/ ٥٠٨، ٥٣٣؛ المقريزي، السلوك: ٦/ ٢٧٩ .

(٩٢) المقريزي، م . ن : ٦/ ٣٧٨، ٤١٥ .

(٩٣) المقريزي، م . ن : ٦/ ٣٧٩.

(٩٤) المقريزي، م . ن : ٦/ ٢٧٩، ٣٧٩.

(٩٥) المقريزي، م . ن : ٦/ ٢٧٩.

(٩٦) القلقشندي، صبح الأعشى: ٥٠٩/٣ – ٥١٠، ٥٣٥.

(٩٧) المقريزي، السلوك: ٤/ ٩٠.

(٩٨) السلطان الملك الكامل سيف الدين شعبان ابن الناصر محمد بن المنصور قلاوون، تولّى السلطنة سنة (٧٤٦هـ)، ينظر: ابن تغري بردي، المنهل الصافي: ٦/ ٢٥٠، ابن العماد الحنبلي، شذرات: ٨/ ٢٦٠ .

(٩٩) المقريزي، السلوك: ٦/ ٣٧٨.

(١٠٠) المقريزي، م . ن : ٦/ ٣٦٧، ٣٧٩، ٣٨٠.

(١٠١) الأمير سيف الدين نوروز بن عبد الله الحافظي، تولى نيابة دمشق، لكنه تمرّد على السلطان المؤيد فقضى عليه بدمشق، ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٤/ ١٢٨.

(١٠٢) المقريزي، السلوك: ٦/ ٣٢٩، ٣٦٦.

(١٠٣) المقريزي، م . ن : ٦/ ٣٦٦.

(١٠٤) أبو المعالي، أبو الفتح ناصر الدين محمد بن المنصور قلاوون الصالحي، تولّى السلطنة ثلاث مرّات سنة (٦٩٣هـ)، و(٦٩٨هـ)، و(٧٠٩هـ)، ينظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات: ٨/ ٢٣٣.

(١٠٥) بدر الدين أو ناصر الدين حسن بن الناصر

محمد بن المنصور قلاوون، تولى السلطنة مرتين سنة (٧٤٨هـ)، و(٧٧٥هـ)، ينظر: ابن تغري بردي، المنهل الصافي: ٥/ ١٢٥؛ السمهودي، علي بن عبد الله الحسني (ت٩١١هـ)، خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى، تح: محمد الأمين محمد محمود أحمد الجكيني (د.م: د.ت): ٢/ ٢٦٠؛ العصامي، عبد الملك بن حسين المكي (ت١١١١هـ)، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية (بيروت: ١٩٩٨م): ٤/ ٣٢.

(١٠٦) القلقشندي، صبح الأعشى: ٣/ ٥١٠ – ٥١١، ٥٣٥.

(١٠٧) المقريزي، السلوك: ٦/ ٤٠٨.

(١٠٨) الذهبي، العبر: ٤/ ١٤٩؛ ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي: ٢/ ٣٣٩ – ٣٤٠؛ المقريزي، م . ن : ٤/٧٨، ٨٠، ٨٢.

(١٠٩) المقريزي، م . ن : ٤/ ٨٠، ٨١، ٩٠؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٠/ ٢١٠.

(١١٠) المقريزي، م . ن : ٦/ ١٢٤؛ الملطي، نيل الأمل: ٣/ ١٢٠، ١٢٣.

(١١١) المقريزي، م . ن : ٦/ ١٢٤؛ الملطي، نيل الأمل: ٣/ ١٠٨، ١١٠، ١١٨.

(١١٢) المقريزي، م . ن : ٦/٢٥٨، ٢٧٩؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ٢/ ٤٦٣، ٤٨٢؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٣/ ١٧٨؛ الملطي، م . ن : ٣/ ١٨٠.

(١١٣) المقريزي، م . ن : ٦/ ٢٧٩.

(١١٤) المقريزي، م . ن : ٦/ ٣٧٨، ٣٧٩ .

(١١٥) المقريزي، م . ن : ٦/ ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٧، ٣٨٨.

(١١٦) المقريزي، م . ن : ٦/٤٠٣، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤، ٤١٨، ٤٣١؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ٣/ ٨٧؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٤/ ٤٣؛ الملطي، نيل الأمل: ٣/ ٣٠٤.

(١١٧) المقريزي، م . ن : ٦/ ٤١٧، ٤١٩.

(١١٨) المقريزي، م . ن : ٦/ ٤٠٨، ٤١١، ٤١٢، ٤١٦.

(١١٩) الملطي، نيل الأمل: ٧/ ١٧٠.

(١٢٠) الملطي، م . ن : ٧/ ١٦٥.

(١٢١) القلقشندي، صبح الأعشى: ٣/ ٥٢٠ – ٥٢١.

(١٢٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٠/ ١٩٨.

(١٢٣) القلقشندي، صبح الأعشى: ٣/ ٥٣٦ – ٥٣٨.

(١٢٤) المقريزي، السلوك: ١/٢٠٤، ٢٤٣ – ٢٤٥.

(١٢٥) تولى السلطنة في مصر سنة (٥٨٨هـ)، ينظر: ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني الجزري (ت٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي (بيروت: ١٩٩٧م): ١٠/ ١٥٧؛ ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد الإربلي (ت٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر (بيروت: د.ت): ٣/ ٢٥١؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، دار الحديث (القاهرة: ٢٠٠٦م): ١٥/ ٤١٨.

(١٢٦) السلوك: ١/ ٢٤٦.

(١٢٧) الفراهيدي، العين: ٧/ ٣٦٦.

(١٢٨) القلقشندي، صبح الأعشى: ٣/ ٥٣٠، ٥٦٨.

(١٢٩) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٠/ ٢١٠.

(١٣٠) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ٢/ ٤٨٢؛ الملطي، نيل الأمل: ٣/ ٢١٥.

(١٣١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٦/ ١٣٣، ١٣٥، ١٣٩، ٥٣٩؛ الملطي، م . ن : ٦/ ٧٥،٧٦، ٨٢.

(١٣٢) ابن ابي اصيبعة، عيون الأنباء: ص ٥٦٣.

(١٣٣) المقريزي، السلوك: ٤/ ٧٩، ٨٠، ٨٦، ٨٨، ٨٩؛ ابن تغري بردي، م . ن : ١٠/ ٢٠٧ – ٢٠٩.

(١٣٤) ابن كثير، البداية والنهاية: ١٤/ ٢٣١.

(١٣٥) ابن كثير، م . ن : ١٤/ ٢٣٠ – ٢٣١.

(١٣٦) المقريزي، السلوك: ٦/٤٠٣، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤، ٤١٨، ٤٣١.

(١٣٧) إنباء الغمر: ٣/ ٨٧.

(١٣٨) المقريزي، السلوك: ٧/ ٢٠٨؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٤/ ٣٣٩؛ الملطي، نيل الأمل: ٤/ ٢٨٣.

(١٣٩) المقريزي، م . ن: ٧/ ٢٠٨؛ ابن تغري بردي، م . ن : ١٤/ ٣٣٩؛ الملطي، م . ن : ٤/ ٢٨٣.

(١٤٠) سيف الدين أبو النصر العلائي الظاهري، تولّى السلطنة سنة (٨٥٧هـ)، ينظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات: ٩/ ٤٤٩.

(١٤١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٦/ ١٤٢، ١٤٣.

(١٤٢) المقريزي، السلوك: ١/ ٢٤٤.

(١٤٣) المقريزي، م . ن : ١/ ٢٤٣.

(١٤٤) سيف الدين منجك بن عبد الله، اليوسفي الناصري، تولّى الوزارة بمصر سنة (٧٤٨هـ): ينظر: المقريزي، السلوك: ٤/ ٣٨٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٠/ ٢٠٢؛ الزركلي، الأعلام: ٧/ ٢٩١ .

(١٤٥) المقريزي، م . ن: ٤/ ٨٤؛ ابن تغري بردي، م . ن :١٠/ ٢٠١، ٢٠٢.

(١٤٦) الملطي، نيل الأمل: ٢/ ٨١، ٨٢.

(١٤٧) النجوم الزاهرة: ١٤/ ٤٣.

(١٤٨) السلوك: ٦/ ٤٠٨.

(١٤٩) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ٣/ ٨٥.

(١٥٠) ابن حجر العسقلاني، م . ن : ٣/ ٨٥.

(١٥١) ابن حجر العسقلاني، م . ن : ٣/ ٤٣٩.

(١٥٢) المقريزي، السلوك: ٧/ ٣٥٣، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٥/ ٩٦، ٩٧؛ الملطي، نيل الأمل: ٥/ ٢٨.

(١٥٣) عيون الأنباء: ص ٥٦٣.

(١٥٤) ابن تغري بردي، مورد اللطافة: ١/ ٢٨١.

(١٥٥) المقريزي، السلوك: ١/ ٢٤٤.

(١٥٦) المقريزي، م . ن : ٢/ ٢٦٧؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ٨/ ٧٩.

(١٥٧) م . ن : ٣/ ٦٦.

(١٥٨) المقريزي، م . ن : ٤/ ٨٤، ٨٥، ٨٩؛ ابن تغري بردي، م . ن : ١٠/ ١٩٨، ٢٠٢.

(١٥٩) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ٢/ ٤٨٢؛ الملطي، نيل الأمل: ٣/ ٢١٥.

(١٦٠) المقريزي، السلوك: ٦/ ٥١١.

(١٦١) المقريزي، م . ن : ١٧٧/٧، ٣٥٢؛ الملطي، نيل الأمل: ٥/ ٢٩، ٣٤.

(١٦٢) المقريزي، م . ن : ١/ ٢٠٤.

(١٦٣) عقد الجمان: ص: ٤٤٣.

(١٦٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٠/ ١٩٨.

(١٦٥) المقريزي، السلوك: ٤/ ٨٤، ٨٥، ٨٨، ٨٩؛ ابن

تغري بردي، م . ن : ١٠/ ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٩.

(١٦٦) المقريزي، السلوك: ٦/ ٤٢٩.

(١٦٧) الملطي، نيل الأمل: ٤/ ١٨٩.

(١٦٨) المقريزي، السلوك: ٧/ ١٧٧؛ الملطي، نيل الأمل: ٤/ ٢٣٠.

(١٦٩) المقريزي، م . ن : ٧/ ٢٠٦، ٢٠٨؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ٣/ ٤٣٧؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٤/ ٣٤٤؛ الملطي، م . ن : ٤/ ٢٦٨، ٢٧٢.

(١٧٠) المقريزي، م . ن : ٧/ ٣٤٩، ٣٥٨؛ الملطي، م . ن : ٥/ ٣٤.

(١٧١) م . ن : ٥/ ٢٢.

(١٧٢) زين الدين أو ناصر الدين شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون، تولّى السلطنة سنة (٧٦٤هـ)، ينظر: ابن تغري بردي، المنهل الصافي: ٦/ ٢٣٣.

(١٧٣) سيف الدين أبو سعيد برقوق بن أنص بن عبد الله العثماني الجركسي أول من ملوك مصر من الشراكسة ابن العماد الحنبلي، شذرات: ٩/ ١٦.

(١٧٤) السلطان الملك الصالح والمنصور صلاح الدين حاجي ابن الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون، تولى ملك مصر مرتين في سنة (٧٨٣ – ٧٨٤) وسنة (٧٩٠ – ٧٩٢)، ينظر: ابن تغري بردي، المنهل الصافي: ٥/ ٤٨.

(١٧٥) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١١/ ٢٠٦، ٢٠٧.

(١٧٦) أكبر أبناء السلطان الناصر فرج بن برقوق المملوكي، ينظر: المقريزي، السلوك: ٦/ ٤٣١.

(١٧٧) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ٣/ ١٣٩.

(١٧٨) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٥/ ١٠٣؛ الملطي، نيل الأمل: ٤/ ٢٦٩، ٥/ ٢٩، ٣٣؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات: ٩/ ٣٤٨، ٤٥٦.

(١٧٩) سيف الدين أبو سعيد جقمق العلائي الظاهري، تولى السلطنة سنة (٨٤٢هـ)، ينظر: ابن العماد الحنبلي، م . ن : ٩/ ٤٢٥.

(١٨٠) تولّى السلطنة لمدّة (٤٣) يوماً، ينظر: ابن اياس، محمد بن أحمد (ت٩٣٠هـ)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تح: محمد مصطفى، دار احياء الكتب العربية (د.م: د.ت): ٢: ٣٧، ٢٤٢؛ الزركلي، الأعلام: ٤/ ٢٠٤.

(١٨١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٥/ ٣٩٢؛ الملطي، نيل الأمل: ٥/ ٢٨٦؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات: ٩/ ٤٢٦.

(١٨٢) المقريزي، السلوك: ٦/ ٤٠٧.

(١٨٣) م . ن : ٦/ ٣٨٣.

(١٨٤) المقريزي، م . ن : ٦/ ٣٨٣؛ الملطي، نيل الأمل: ٣/ ٢٨٣.

(١٨٥) المقريزي، م . ن : ٦/ ٤٠٧؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٤/ ٤٠، ٤١.

(١٨٦) المقريزي، م . ن : ٦/ ٤٣٢.

(١٨٧) المقريزي، م . ن : ٧/ ٧٨؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ٣/ ٣٠٤؛ الملطي، نيل الأمل: ٤/ ١٢٤، ١٣٢، ١٣٤ – ١٣٥، ١٤٣.

(١٨٨) الملطي، م . ن : ٤/ ١٣٤.

(١٨٩) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٠/ ١٩٨.

(١٩٠) قطيا، قطية: قرية في طريق مصر في وسط

الرمل قرب الفرما، بيوتهم صرائف من جريد النخل، وبها تؤخذ الضرائب من التجار، وتفتش أمتعتهم ويبحث عما لديهم أشد البحث، وفيها الدواوين والعمال والكتاب والشهود، ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان: ٤/ ٣٧٨؛ ابن عبد الحق، صفيّ الدين عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي البغدادي (ت٧٣٩هـ)، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، دار الجيل (بيروت: ١٩٩١م): ٣/ ١١١١؛ ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطنجي (ت٧٧٩هـ)، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار المعروف برحلة ابن بطوطة، أكاديمية المملكة المغربية (الرباط: ١٩٩٦م): ١/ ٢٣٢.

(١٩١) المقريزي، السلوك: ٤/ ٨٣؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٠/ ١٩٨.

(١٩٢) المقريزي، م . ن : ٦/ ٤٢٤؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ٣/ ٩٧، ١٠٧؛ السخاوي، الضوء اللامع: ١١/ ٥٠.

(١٩٣) المقريزي، م . ن : ٧/ ٢١١؛ ابن حجر العسقلاني، م . ن : ٣/ ٤٨٢؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٤/ ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات: ٩/ ٢٩٣، ٢٩٤.

(١٩٤) اليونيني، قطب الدين أبو الفتح موسى بن محمد (ت٧٢٦ هـ)، ذيل مرآة الزمان، ط٢، دار الكتاب الإسلامي (القاهرة: ١٩٩٢م): ١/ ١٧٥.

(١٩٥) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة: ١/ ٤٨٥.

(١٩٦) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٥/ ١٦٥.

(١٩٧) ابن تغري بردي، م . ن : ١٥/ ٢١٧.

(١٩٨) ابن تغري بردي، م . ن : ١٥/ ٩٤، ٩٥.

(١٩٩) ابن تغري بردي، م . ن : ١٥/ ٥٤٠.

(٢٠٠) الملطي، نيل الأمل: ٨/ ٨٢.

(٢٠١) الغزي، نجم الدين محمد بن محمد (ت١٠٦١هـ)، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية (بيروت: ١٩٩٧م): ١/ ٢٦، ١٨٦.

(٢٠٢) ومعناه بيت الطبل، ويشتمل على الطبول والأبواق وتوابعها من الآلات؛ ويحكم على ذلك أمير من أمراء العشرات يعرف بأمير علم، يقف عليها عند ضربها في كل ليلة، ويتولّى أمرها في السّفر؛ ولها مهتار متسلم لحواصلها يعرف بمهتار الطبلخاناه؛ وله رجال تحت يده ما بين دبندار: وهو الذي يضرب على الطبل، ينظر: القلقشندي، صبح الأعشى: ٤/ ١٣.

(٢٠٣) أتابك العساكر بمصر شيخون بن عبد الله العمرى الناصري، ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٠/ ٣٢٤.

(٢٠٤) القلقشندي، صبح الأعشى: ٥/ ٤٣٨؛ ٥١٢.

(٢٠٥) المقريزي، السلوك: ٤/ ٨٤، ٨٨؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٠/ ٢٠٠، ٢٠٩.

(٢٠٦) المقريزي، م . ن : ٦/ ١٢٤، ١٤٦، ١٦٠؛ الملطي، نيل الأمل: ٣/ ١٢٠، ١٢٣، ١٣٦.

(٢٠٧) سيف الدين جكم بن عبد الله بن عوض الظاهري، ينظر: ابن ناصر الدين، شمس الدين محمد بن عبد الله الدمشقي (ت٨٤٢هـ)، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة (بيروت: ١٩٩٣م): ٣/ ٢٧٩؛ المقريزي، السلوك: ٦/ ١٨١ – ١٨٥؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٣/ ٤٨ – ٥٩؛ المنهل

الصافي: ٤/ ٣١٣.

(٢٠٨) النجوم الزاهرة: ١٣/ ٥٢.

(٢٠٩) المقريزي، السلوك: ٦/ ١٨١– ١٨٢؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ٢/ ٣٦٠.

(٢١٠) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٣/ ٥٨، ٥٩.

(٢١١) م . ن : ١٣/ ٥٩.

(٢١٢) الأمير فخر الدين عثمان قطلبك بن طرعلى التركي، مات عن عمر ناهز المائة عام، ينظر: ابن تغري بردي، م . ن : ١٥/ ٢٠٠.

(٢١٣) المقريزي، السلوك: ٦/ ١٨١ – ١٨٥؛ ابن تغري بردي، م . ن : ١٣/ ٤٨ – ٥٩.

(٢١٤) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ٣/ ٣٧٣، ٤٢٢.

(٢١٥) ابن حجر العسقلاني، م . ن : ٣/ ٣٧٣، ٤٢٢.

(٢١٦) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٤/ ٣٤٤، ١٥/ ٢٢٠.

(٢١٧) م . ن : ١٤/ ٣٣٨.

(٢١٨) ابن ابي اصيبعة، عيون الأنباء: ص ٥٦٣.

(٢١٩) المقريزي، السلوك: ٤/ ٨٧.

(٢٢٠) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ١/ ٣٥٤.

(٢٢١) المقريزي، السلوك: ٧/ ٢٠٨، ٣٥٦؛ الملطي، نيل الأمل: ٤/ ٢٦٨.

(٢٢٢) ابن تغري بردي، م . ن : ١٦/١١٠، ١٤٧.

(٢٢٣) الملطي، نيل الأمل: ٧/ ١٧٦؛ ابن إيّاس، بدائع الزهور: ١٢٤/٣.

(٢٢٤) السلوك: ٤/ ٧٨.

(٢٢٥) م . ن : ٤/ ٨٠؛ ٧٤٨ – ٧٤٩.

(٢٢٦) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ٢/ ٤٠١.

(٢٢٧) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٣/ ٥١.

(٢٢٨) إنباء الغمر: ٢/ ٤٠١.

(٢٢٩) أمين الدين عبد الوهاب بن شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر، الحنفي القاضي بن القاضي الطرابلسي، ينظر: ابن حجر العسقلاني، م . ن : ٣/ ١١١.

(٢٣٠) ابن حجر العسقلاني، م . ن : ٣/ ١١١.

(٢٣١) المقريزي، السلوك: ٦/ ٤٢٤؛ ابن حجر العسقلاني، م . ن : ٣/ ٩٧، ١٠٧، ١١٩؛ السخاوي، الضوء اللامع: ١١/ ٥٠؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات: ٩/ ٢٠٧ – ٢٠٨.

(٢٣٢) المقريزي، م . ن : ٧/ ٣٥٣.

(٢٣٣) النجوم الزاهرة: ١٥/ ٩٦.

(٢٣٤) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ٤/ ٢٤١.

(٢٣٥) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٣/ ٥٣.

(٢٣٦) الملطي، نيل الأمل: ٣/ ٢٨٦.

(٢٣٧) المقريزي، م . ن : ٦/٤٣١، ٤٣٢.

(٢٣٨) وموضوعها أن صاحبها ينصف بين الأمراء والجند تارة بنفسه وتارة بمراجعة النائب إن كان، وإليه تقديم من يعرض ومن يردّ، ينظر: القلقشندي، صبح الأعشى: ٤/ ٢٠.

(٢٣٩) المقريزي، السلوك: ٦/ ٤٣٣ – ٤٣٤.

(٢٤٠) المقريزي، م . ن : ٦/ ٤٩١، ٤٩٥، ٤٩٩، ٥١٠؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ٣/ ١٩٨– ١٩٩؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٤/ ٨٠؛ الملطي، نيل الأمل: ٤/ ٣٣ – ٣٤.

(٢٤١) قبيلة مغربية رحل بعض أفرادها إلى مصر وقطنوها، ينظر: القلقشندي، صبح الأعشى: ١/ ٤١٧.

(٢٤٢) المقريزي، السلوك: ٦/ ٥٠١.

Members of the editorial board

Prof. Dr. Ashraf Muhammad Abdul Rahman ……. Editor

Prof. Dr. Sabah Abbas Anouz …….. Editor

Prof. Dr. Abdul Hussan Jalil Al-Ghalibi …….. Editor

Prof. Dr. Mahmmoud Ali Al-Rousan …….. Editor

Prof. Dr. Nuzhat Ibrahim Al-Sabri …….. Editor

Prof. Dr. Tahir Youssef Alwaeli …….. Editor

Prof. Dr. Mushtaq Bashir Al- Ghazali. …….. Editor

Prof. Dr. Amira Jabir Hashem …….. Editor

Prof. Dr. Mustafa Tho Al-Faqar Talab …….. Editor

English language correction	Arabic language correction
Prof. Dr. Abbas Hassan Jasim	Prof. Dr. Ali Abbas Al-Aaraji

Electronic Upload

Prof. Dr. Hyder Naji Habash

Mr. Ahmad Ali

Secretary Editor

Dr. Esraa Kareem Muhammad

Ministry of High Education and Scientific Research
Al-Kufa Univercity
Education College for Girls

ISSN 1993 – 5242

Journal of the College of Education for Girls for Humanities

Scientific Journal Issued by

College of Education for Girls University of Kufa

Editor

Prof. Dr.

Elham Mahmoud Kazem

Editorial Director

Professor Dr.

Mohammad Jawad Noureddine

Address: Rebuplic of Iraq –Najaf –P.O 199

No:35 – 18th Year :2024

(Editor) Mobile :07804729005

(Editorial Director) Mobile :07801273466

E-mail: Muhammad-Gawad@ yahoo.com

Technical Designing by
Muhammad Al- Khazraji Bureau
07800180450 - 07740175196
Iraq - Najaf

Journal of the College of Education

for Girls for Humanities

No. 35 – 18th year: 2024

First Volume